جامعة يحي فارس . المدية.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور المعلومات المحاسبية في تسوية عمليات فواتير الكهرباء

دراسة ميدانية مؤسسة سونلغاز - ولاية المدية -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: محاسبة

من اعداد الطالبة:

شهيناز بليل

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور فؤاد بغدادي

لجنة المناقشة

الدكتور محمد الأمين زاهي	محاضر أ	جامعة المدية	رئيسا
الدكتور فؤاد بغدادي	مساعد أ	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
الدكتور كريم يرقي	محاضر أ	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة يحي فارس . المدية.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والماسبة

الموضوع:

دور المعلومات المحاسبية في تسوية عمليات فواتير الكهرباء

دراسة ميدانية مؤسسة سونلغاز - ولاية المدية -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: محاسبة

من اعداد الطالبة:

شهيناز بليل

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور فؤاد بغدادي

لجنة المناقشة

الدكتور محمد الأمين زاهي	محاضر أ	جامعة المدية	رئيسا
الدكتور فؤاد بغدادي	مساعد أ	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
الدكتور كريم يرقي	محاضر أ	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

الشكر والعرفان:

الحمد لله والثناء عليه على فضله وآلاءه والذي لولاه لما عرفت صوابا...

أتقدم بالشكر الخالص إلى أستاذي المشرف **(فؤاد بغدادي)** على حرصه وجهوده في توجيهي إلى كل ما يثمن هذا العمل...

الشكر موصول إلى كل أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشةكل بإسمه على قبولهم تقييم هذا العمل...

كما أخص من ساعدني في الحصول على المعلومات في مؤسسة سونلغاز بالمدية...

كما أشكر كل من اهتم لعملي وهمه أمري...

إهداء

الحمد لله، اللهم ربنا لك الحمد لما خلقتنا، والشكر لك شكر الحامدين على ما أهنتني على تحمل الصعاب، وهديتني وعلمتني، وأنقذتني، وفرجت عني... لك الحمد حتى ترضى... وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحما اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطلفها بعد طول انتظار أبي العزيز أطال الله في عمره....

إلى من تحمل معنى الحب والحنان وسر الوجود... إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أحن أم أمي الغالية...

إلى جداي وجدتي رحمهم الله برحمته الواسعة...

إلى من رافقوني منذ أن حملنا حقائبنا الصغيرة ومعهم رسمت الدرب خطوة بخطوة إلى شمعة تنير ظلمة حياتي إخوتي الأعزاء: إيدير. إيمان، إيناس، ريان، محمد ومدلل العائلة دانيال

إلى من تميزو بالعطاء والوفاء وتحلو الحياة بوجودهم أفضل رفقة درب صديقاتي الكل دون إستثناء...

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز واتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

مستخلص:

دور المعلومات المحاسبية في تسوية عمليات فواتير الكهرباء

- دراسة ميدانية مؤسسة سونلغاز-

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تسوية فواتير الكهرباء والغاز، وذلك من خلال التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالمعلومات المحاسبية وخصائصها وأهم الأطراف المستفيدة منها، إضافة إلى الفوترة (تعريفها، خصائصها، أنواعها)، كما تناول الجانب النظري القوائم المالية وكيفية تحليلها وفي الإطار التطبيقي تم تطبيق الجانب النظري بواقعية للحصول إلى الهدف العام وهو أهمية المعلومات المحاسبية في تسوية فواتير الكهرباء والغاز.

اعتمدت الدراسة المنهج التجريبي للربط بين الإطار النظري للبحث والواقع التطبيقي له وذلك باستعمال المقابلة والملاحظة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية تلعب دورا مهما في تسوية الفواتير مما سهلت عملية التسجيل المحاسبي للفاتورة.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات المحاسبية، معالجة المعلومة، نظام المعلومات، الفوترة، نظام المعلومات المحاسبي.

Résumé *:*

Le Rôle de l'Information Comptable Dans Le Règlement Des Opérations De La Facture d'Electricité

- Etude De Terrain De Sonelgaz -

Cette étude visait à mettre en lumière le rôle joué par l'information comptable dans le règlement des factures d'électricité et de gaz, en identifiant certains concepts liés à l'information comptable, ses caractéristiques et les parties les plus importantes qui en bénéficient, en plus de la facturation (définition, caractéristiques, types), et le côté théorique traité des états financiers et comment les analyser et dans le cadre appliqué, l'aspect théorique a été appliqué de manière réaliste pour atteindre l'objectif général, qui est l'importance de l'information comptable dans le règlement des factures d'électricité et de gaz.

L'étude a adopté l'approche expérimentale pour relier le cadre théorique de la recherche et sa réalité appliquée à l'aide de l'entrevue et de l'observation.

Cette étude a révélé que l'information comptable joue un rôle important dans le règlement des factures, ce qui facilite le processus d'enregistrement comptable de la facture.

Les Mots Clés: Qualité de l'Information Comptable, Traitement d'Information, Système d'Information, Facturation, Système d'Information Comptable.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	**أ- ث**
الفصل الأول : مدخل نظري للمعلومات المحاسبية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول : ماهية المعلومات المحاسبية	
المطلب الأول : تعريف المعلومات المحاسبية وخصائصها	**03**
المطلب الثاني : أنواع المعلومات المحاسبية	**09**
المطلب الثالث : مصادر المعلومات المحاسبية	**11**
المطلب الرابع: مستخدمي المعلومات المحاسبية	**14**
المبحث الثاني : جودة المعلومات المحاسبية	
المطلب الأول : مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وكيفية تقييمها	**15**

فهرس المحتويات

المطلب الثاني : معايير جودة المعلومات المحاسبية	16
المطلب الثالث: مشكلات ومحددات استخدام المعلومات المحاسبية	18
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية	21
المبحث الثالث : دور المعلومات المحاسبية في تسوية الفواتير	
المطلب الأول : تعريف الفاتورة وأنواعها	22
المطلب الثاني : أهمية الفاتورة	24
المطلب الثالث : معالجة المعلومة المحاسبية	25
المطلب الرابع: أهمية المعلومات المحاسبية في تسوية الفواتير	27
خلاصة	28
الفصل الثاني : مدخل نظري للقوائم المالية	
تمهيد	30
المبحث االأول : القوائم المالية	
المطلب الأول : مفهوم القوائم المالية	31
المطلب الثاني : خصائص القوائم المالية	34
المطلب الثالث : أنواع القوائم المالية	35
المطلب الرابع: أهداف القوائم المالية	36
المبحث الثاني : عرض القوائم المالية	
المطلب الأول : عرض قائمة المركز المالي	38
المطلب الثاني : عرض قائمة الدخل	40

فهرس المحتويات

المطلب الثالث : عرض قائمة التدفقات النقدية	42
المبحث الثالث : تحليل القوائم المالية	
المطلب الأول : تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي	46
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية	49
المطلب الثالث: التحليل الهيكلي للقوائم المالية	51
خلاصة	54
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
تمهيد	56
المبحث الأول : عرض عام للمؤسسة محل الدراسة (سونلغاز المدية)	
المطلب الأول : عرض المؤسسة القابضة ومجمع سونلغاز	57
المطلب الثاني : عرض المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز	61
المطلب الثالث: إعادة هيكلة مجمع سونلغاز	67
المبحث الثاني : التسجيل المحاسبي للفاتورة بإستخدام المعلومات المحاسبية	
المطلب الأول : ماهية نظام المعلومات المحاسبي CTC	69
المطلب الثاني : تسوية حسابات الزبائن (مبيعات الكهرباء والغاز)	74
خلاصة	82
خاتمة	84
قائمة المصادر والمراجع	87
قائمة الملاحق	96

فهرس المحتويات

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1_1	أنواع المعلومات المحاسبية	11
1_2	معايير جودة المعلومات المحاسبية	18
2_1	مؤشرات تحليل القوائم المالية	53
3_1	التسجيل المحاسبي الالكتروني لفاتورة مبيعات الغاز والكهرباء توتر/ ضغط المنخفض	74
3_2	التسجيل المحاسبي الالكتروني لفاتورة مبيعات الغاز والكهرباء توتر/ ضغط المتوسط	75
3_3	التسجيل المحاسبي لإصدار الالكتروني لفاتورة مبيعات الغاز والكهرباء توتر/ ضغط العالي	75
3_4	التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز توتر/ ضغط المنخفض	76
3_5	التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز توتر/ ضغط المتوسط	77
3_6	التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز توتر/ ضغط العالي	77
3_7	التسجيل المحاسبي لفاتورة تحصيل ديون الزبائن	79

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1_1	خصائص المعلومات المحاسبية	09

1_2	مسار معالجة المعلومات	20
2_1	مفهوم المركز المالي	38
2_2	زوايا التدفقات النقدية	44
3_1	بوابة شركات المجمع سونلغاز	60
3_2	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع	62
3_3	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	66
3_4	تفاعل نظام MALIYA مع نظام SGC	71
3_5	تفاعلات نظام CTC	72
3_6	مراحل معالجة الفواتير	80

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	استمارة التربص	97
2	مخطط تفاعل النظام الجديد	98
3	فاتورة استهلاك الكهرباء	99
4	معلومات الزبائن العاديين ذات الضغط المنخفض	100
5	معلومات الزبائن العاديين ذات الضغط المتوسط	101
6	معلومات الزبائن العاديين ذات الضغط العالي	102
7	معلومات حول تحصيل ديون من الوكالة التجارية مدية	103

مقدمة عامة

❖ توطئة

إن التطور الذي نعيشه في عالمنا اليوم وفي كافة المجالات وخصوصا في التعاملات والعلاقات الاقتصادية وتوسع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها، أدى إلى زيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية حيث أصبحت كسلعة اقتصادية ثمينة تدعو الحاجة إليها، لذلك اتجهت المؤسسة إلى تصميم وبناء أنظمة معلومات محاسبة من أجل السيطرة في الكم الهائل من المعلومات المحاسبية الضرورية لإدارة المؤسسة، وضمان وصول معلومات ذات موثوقية ودقة إلى كافة المستويات الإدارية ومن أجل استخدامها في إدارة العمليات الداخلية والخارجية كتسوية الفواتير التي تعد بدورها أحد العمليات الأساسية في مجال المحاسبة، حيث يتم تسجيل ومطابقة الإيرادات والمخزونات لضمان الدقة والموثوقية في السجلات المالية للمؤسسة، ومن أجل تنفيذ هذه العملية بنجاح، تلعب المعلومات المحاسبية دورا حيويا في توفير المعلومات اللازمة لتحقيق التوازن المالي وتأكيد صحة العمليات التجارية.

❖ إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن صساغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في تسوية الفواتير؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالمعلومات المحاسبية؟ وماهي أهم الخصائص التي تعطيها قيمة أكثر؟
- ✓ هل تحليل القوائم المالية له دور في تقييم وضعية المؤسسة؟
- ✓ ما هي المراحل التي يمر بها نظام معالجة فواتير مبيعات الكهرباء في مؤسسة سونلغاز المدية؟
- ✓ ما هوواقع التسجيل المحاسبي لفواتير مبيعات الكهرباء في مؤسسة سونلغاز المدية؟

❖ فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة وقصد تسهيل الإجابة عن الأسئلة الفرعية، اعتمدت على الفرضيات التالية والتي تكون منطلقا لدراستي:

- ✓ المعلومات المحاسبية لها دور في تسوية فواتير الكهرباء، فهي تعمل على تسهيل المعالجة المحاسبية للفواتير إذا كانت ملائمة وموثوقية.
- ✓ تتمثل القوائم المالية في مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتعتبر وسيلة رئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات لمختلف الأطراف ذات المصلحة.

- ✓ تتمثل عناصر نظام المعلومات المحاسبي في المدخلات والتي هي عبارة عن فواتير الكهرباء والغاز المعالجة، وتمثل المراحل التي يقوم بها النظام.
- ✓ يمر التسجيل المحاسبي لفواتير مبيعات الكهرباء بثلاث مراحل أساسية منها: تعيين فاتورة المبيعات وتحصيل ديون الزبائن.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

لقد تم اختيار هذه الدراسة بناءا على أسباب ذاتية وموضوعية نذكرها كالتالي:

- **الأسباب الذاتية:**

✓ الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع وتوضيح المعرفة حول محاسبة فواتير مبيعات الكهرباء باستخدام المعلومات المحاسبية.

- **الأسباب الموضوعية:**

✓ أهمية الموضوع الذي يعالج أحد أهم أنظمة المحاسبة داخل المؤسسة.

✓ تناسب موضوع الدراسة مع طبيعة التخصص.

❖ **أهداف الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة نسعى من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- ✓ عرض ماهية المعلومات المحاسبية وعموميات حول الفوترة.
- ✓ عرض القوائم المالية التي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ التعرف على نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة سونلغاز.
- ✓ إبراز دور المعلومات المحاسبية في تسوية فواتير الكهرباء في المؤسسة.

❖ **حدود الدراسة:**

- **حدود مكانية:** مؤسسة سونلغاز المدية.
- **حدود زمانية:** من مارس 2023 إلى ماي 2023.

❖ **منهج وأدوات الدراسة:**

تم اختيار المنهج التجريبي للربط بين الجانب النظري والواقع التطبيقي له، والمنهج التاريخي لتحقيق عمق الدراسة، أما أدوات تجميع البيانات تمثلت في المقابلة والملاحظة.

وبغية الالمام بجوانب الموضوع وإشكاليته استعملت مجموعة من الدراسات والبحوث سواء كانت في شكل كتب أو مذكرات ورسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه ومقالات بالإضافة إلى مواقع الكترونية.

❖ **صعوبات البحث:**

- ✓ تلقيت صعوبة في القبول من طرف المؤسسة محل الدراسة.
- ✓ التحفظ في إعطاء المعلومات من طرف مسؤولي المؤسسة.

❖ **الدراسات السابقة:**

1. دراسة (**عثمان صفاء**) بعنوان: **دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ المعلومات المحاسبية المطلوبة لاتخاذ القرارات تختلف كميتها وتفاصيلها ومصدرها وخصائصها الأساسية طبقا لنوع القرارات ومستوى الإدارة.
- ✓ تعتبر عملية اتخاذ القرار وسيلة أساسية للتأكد من أن المعلومات المحاسبية تترجم فعلا واقع الأحداث الاقتصادية في المؤسسة.
- ✓ يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أكثر مصادر المعلومات قدرة على انتاج التقارير والقوائم المالية تحضى بثقة المجتمع.

2. دراسة (**نجية شنيني**) بعنوان: **دور نظام المعلومات المحاسبي في تسوية عمليات فواتير الكهرباء والغاز**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، 2020.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ تعد الفاتورة من أهم مصادر جمع البيانات.
- ✓ نظام المعلومات المحاسبي له دور كبير في تسوية فواتير الكهرباء والغاز من خلال جمع المدخلات والتي تتمثل في القواتير.
- ✓ يتميز نظام المعلومات بالتكامل والشمولية.
- ✓ المعالجة المحاسبية للفواتير باستعمال نظام المعلومات المحاسبي تتميز بالمصداقية وقابلية الفهم.

❖ **هيكل البحث:**

بغية معالجة الإشكالية المطروحة قمت بتقسيم البحث إلى مقدمة تضمن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، وفرضياتها بالإضافة إلى أهمية الموضوع وأسباب اختياره والعدف منه والمنهج المناسب والمتبع لاتمامها مع ذكر الدراسات السابقة.

حيث خصص الفصل الأول لدراسة الجانب النظري للمعلومات المحاسبية، تناولت فيه ماهية المعلومات المحاسبية وخصائصها، وماهية الفوترة وأنواعها، أما الفصل الثاني خصص للقوائم المالية، حيث تطرقت إلى عرض القوائم المالية وكيفية تحليلها، وفي الفصل الثالث واقع استخدام المعلومات المحاسبية ودورها في تسوية فواتير الكهرباء، تم تقديم في المبحث الأول عرض عام للمؤسسة محل الدراسة، أما في المبحث الثاني التسجيل المحاسبي للفاتورة بإستخدام المعلومات المحاسبية، وتضمنت الخاتمة حوصلة الموضوع واختبار الفرضيات التي تم وضعها من قبل، وذكر أهم النتائج النظرية والتطبيقية المستخلصة بالإضافة إلى المقترحات المقدمة.

الفصل الأول:

مدخل نظري للمعلومات المحاسبية

تمهيد

لقد حظيت المعلومات المحاسبية في الفترة الاخيرة بأهمية بالغة من طرف المؤسسات الاقتصادية، وكذا البيئة المحيطة بها كالمستثمرون، الموردون، الزبائن والبنوك...الخ، حيث تعتبر جودة المعلومات المحاسبية عنصر فعال لمتخذي القرارات داخل المؤسسة بالإضافة الى نجاح بعض المشروعات او فشلها الذي يرتبط بمدى توفر المعلومات المحاسبية الكافية، مما أدى الى زيادة الطلب عليها من أجل التحكم في المخاطر التي تواجهها المؤسسة وتحقيق الأرباح المسطرة.

حيث من خلال هذا الفصل يتم عرض المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول**: مدخل نظري للمعلومات المحاسبية؛
- ✓ **المبحث الثاني**: جودة المعلومات المحاسبية؛
- ✓ **المبحث الثالث**: دور المعلومات المحاسبية في تسوية الفواتير.

المبحث الأول: مدخل نظري للمعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ونظرا لأهميتها بالنسبة لمعديها والمستفيدين منها فهي تحرز جانب كبير من الجهات المحيطة بالمؤسسة إلا أن هناك ليس في فهم ماهيتها وفيما تتمثل ومن خلال هذا المبحث سنحاول تغطية الجانب النظري للمعلومات المحاسبية كما يلي:

المطلب الأول تعريف المعلومات المحاسبية وخصائصها

الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية

قبل التطرق الى تعريف المعلومات المحاسبية نتطرق أولا إلي مفهوم المعلومات تعرف بأنها المعرفة التي لها منعى وتفيد الفرد الذي تقدم اليه في تحقيق أهدافه، وبالتالي فان للمعلومات قيمة سواء لدى الوحدة الاقتصادية ذاتها أو لدى الافراد المستخدمين لها، وهذا ضروري حتى يتم اتخاذ قرار سليم ولتحقيق الأهداف المرغوبة ومعظم المعلومات التي تطلبها إدارة الوحدة الاقتصادية تكون معلومات محاسبية وهذه المعلومات تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وتنتج المعلومات عادة من بيانات تم تشغليها مسبقا أن تصبح ذات قيمة فالبيانات تمثل حقائق أولية وأرقام اذا ما تم تجميعها معا فإنها تمثل مدخلات نظام المعلومات[1].

مفهوم المعلومات المحاسبية من منطلق تعريف المعلومات والبيانات يمكن تعريف المعلومات المحاسبية على "أنها هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات".[2]

[1] قايد نور الدين، أهلايلي نور الإسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، محمد خيضر بسكرة، جوان 2019، **ص**243.

[2] سميحة بوحفص، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه **في المحاسبة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018، **ص**114.

أما مجلس المحاسبة الأمريكي عرف المعلومات المحاسبة على "أنها نظام للمعلومات منذ الستينيات من القرن العشرين، وأن نظام المعلومات بني على مدخل رياضي بطبيعته فهو يجمع البيانات جيدا ثم يقوم باستخدامها عن طريق التحليل الرياضي والبرمجة".[1]

وعرفت أيضا المعلومة المحاسبية: "تعتبر المعلومة المحاسبية موردا من الموارد المؤسسة، تتحدد قيمتها بمدى الفائدة التي تقدمها للمؤسسة من خلال مساعدتها على وضع الاستراتيجيات المناسبة، وتنفيذها بنجاح واتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة".[2]

عرف أحد الكتاب: "المعلومات المحاسبية على أنها تشير الي المعلومات المكتوبة التي قد ترد في التقارير المالية الكاملة أو الجزئية كقائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة تدفق الأموال".[3]

بينما عرف كاتب آخر "المعلومات المحاسبية على أنها كل المعلومات الكمية والوصفية الي تهتم بالقيم الاقتصادية والتي تم تشغيلها عن طريق نظام للمعلومات في القوائم المالية الخارجية وفي خطط وتقارير التشغيل الداخلية".[4]

تعريف آخر للمعلومات المحاسبية "هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها وتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".[5]

---

[1] سميحة بوحفص، مرجع سابق، **ص**116.

[2] بهلول نورد الدين، **دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 04، مج سوق أهراس، سبتمبر 2012، **ص**284.

[3] فياض حمزة الرملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة مدخل معاصر بأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، الآباي للنشر والتوزيع، السودان، 1977، **ص**30.

[4] نفس المرجع، **ص** 30.

[5] بزقراوي حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير دراسة حالة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، **ص**48.

ولقد عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة: "أنها معطيات عددية مرتبطة بظاهرة اقتصادية حدثت في الماضي الحاضر أو المستقبل لكيان ما، من خلال ملاحظة معينة وفقا لقواعد معينة".[1]

وعرفت أيضا المعلومات المحاسبية بأنها: "الوسيلة التي تقدم بها المنظمات وضعها المالي وأداءها ونفقاتها النقدية، والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل المعلومات المحاسبية هي التقارير المالية وبالتالي يجب أن تكون ملائمة ومعدة بطريقة جيدة تتضمن المصداقية الكافية حتى يمكن الاعتماد عليها واستخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة"[2].

من خلال التعاريف السابقة تستطيع الباحثة ان تعرف المعلومات المحاسبية بأنها: "كل البيانات المالية التي تمت معالجتها في شكل معلومة مفيدة وعرضها لمستخدمي القرارات لكي تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة".

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية

للمعلومات المحاسبية خصائص وصفات تجعلها ذات فائدة لمستخدمي المعلومات عند عرضها في القوائم المالية وتجعلها ذات جودة عالية ويمكن تقييم هذه الخصائص الى صنفيين رئيسية وثانوية كما يلي:

1. الخصائص الأساسية

- ✓ **الملائمة:** تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة أي بمعنى قدرة على احداث تغيير في اتجاه القرار للمعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الاحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، بالإضافة إلى تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة، وتحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.[3]

[1] بزقراوي حياة، مرجع سابق، **ص**48.

[2] إدمون طارق جل، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية للمصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، آيار، 2010، **ص**23.

[3] بوفروعة سوفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2021-2022، **ص_ص** 29_30.

وحتى تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر خصائص فرعية تمثل مكونات الملائمة وهي:

- **التوقيت المناسب:** يقصد بالتوقيت الملائم، تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها وذلك لأن المعلومات تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بيها، فمن المعلوم أن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت المناسب مع اختلاف طبيعة القرار. [1]

والجدير بالملاحظة أن المعلومات لا تستمد منفعتها من مجرد إتاحتها في الوقت الملائم، فهناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك، إلا أن التباطؤ في إتاحة هذه المعلومات يؤدي إلى تقليل منفعتها أو ضياع تلك المنفعة.

- **القدرة على التنبؤ:** وتعني احتواء المعلومات على القدرة التنبؤية، وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات على التنبؤ أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية عنه فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.[2]
- **القدرة على إعادة التقييم:** ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار لذا يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.[3]

[1] طلحة أحمد، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مجمع صيدال**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، السنة الجامعية 2011-2012، **ص** 57.

[2] منذر يحي الدايا، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 1430 هـ، 2009، **ص** 47.

[3] نفس المرجع، **ص** 47.

- ✓ **الموثوقية:** ويقصد بالموثوقية أن تصلح المعلومة كأساس يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها في التنبؤ، فهي تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية:[1]
  - **الحياد:** حتى تكون المعلومات ذات موثوقية، فيجب أن تتسم بالموضوعية والحياد أي خلوها من التحيز حيال المصالح المتعارضة لمن يستخدمون تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، أو بمعنى آخر الا تكون المعلومات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من المستخدمين، على حساب مستخدم أو مستخدمين آخرين؛
  - **الصدق في التعبير:** تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، أو طبقا للأحداث الاقتصادية التي وقعت، أي أن يعكس جميع المعاملات المالية التي مارستها وتمارسها الوحدة الاقتصادية بصدق وأمانة، وبمعنى آخر مطابقة الأرقام والقيم والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها؛[2]
  - **الثبات:** يقصد به اتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة الى أخرى ومن شأن هذا الإجراء أن يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة عن طريق قوائمها المالية.[3]
- ✓ **الموازنة بين الملائمة والموثوقية:** لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق أهداف القوائم المالية، فإنه يجب أن يتوافر فيها قدر معقول من خاصيتي الملائمة والموثوقية في الوقت نفسه، فهاتين الخاصيتين غالبا ما تتعارض كل منهما مع الأخرى، فقد يكون من الضروري للوصول الى قدر أكبر من الملائمة أنض نضحي بقدر من الموثوقية، فليس ممكنا تحقيقهما معا بنفس الدرجة.[4]

---

[1] نهاد إسحاق عبد السلام أبو الهويدي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)**، رسالة للحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 1432-2011، ص22.

[2] خرشيش فاتح، **دور النظام المحاسبي المالي SCS في تحسين جودة المعلومة المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال مالية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2015-2016، **ص** 50.

[3] نفس المرجع، **ص** 51.

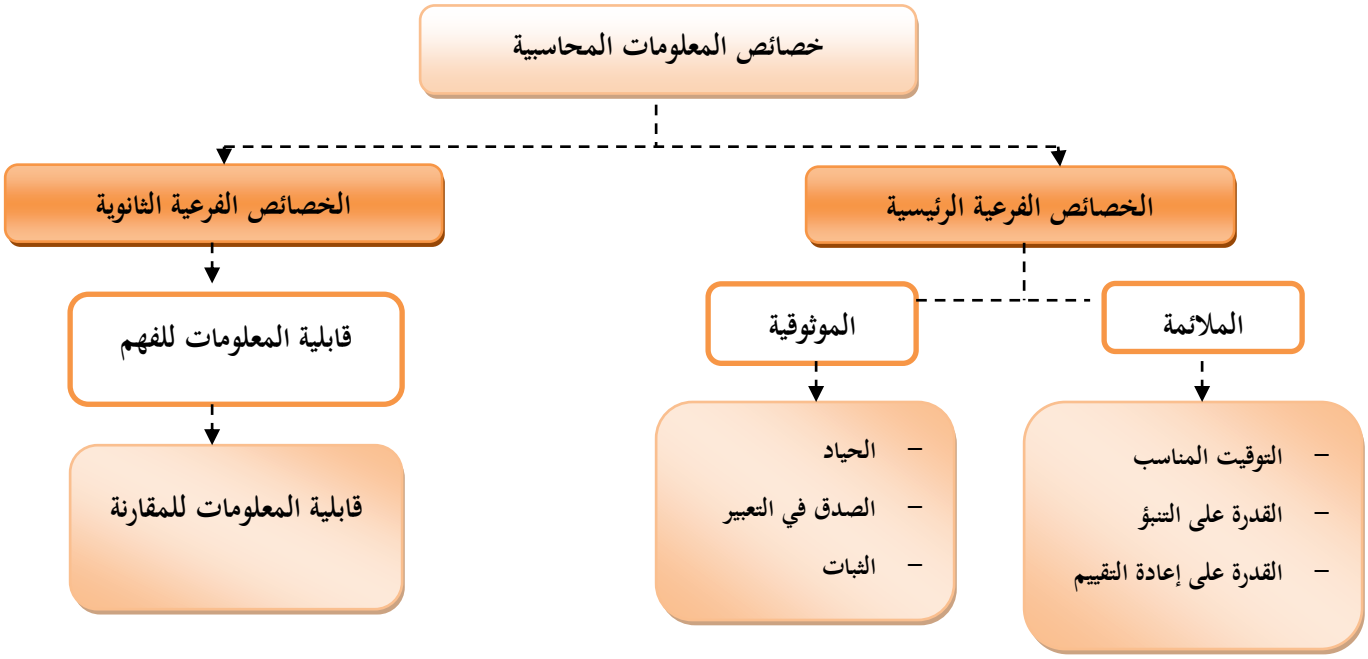
[4] نفس المرجع، **ص** 51.

إضافة إلى الخاصيتين الرئيسيتين فهناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصت بيه الجهات المحاسبية الدولية، والتي تساهم بدورها في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وتعتبر مدعمة لها وهي:[1]

- ✓ **قابلية المعلومات للفهم**: لا يستطيع مستخدم المعلومات المحاسبية الاستفادة منها إذا لم تكون واضحة ومفهومة بشكل جيد. ويتوقف وضوح المعلومات المحاسبية على طبيعة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وطريقة عرضها، هذا من جهة وعلى قدرات وكفاءات من يستخدمها من جهة ثانية. لذا يتعين على القائمين على وضع المعايير المحاسبية، والذين يقومن بوضع القوائم المالية بمراعاة ذلك حتى يتحقق التواصل الذي يضمن الإبلاغ المحاسبي، أي إبلاغ البيانات التي تحويها القوائم المالية، على اعتبار أن من يستخدموا القوائم المالية، وحتى التقارير التوضيحية المرفقة، ليسوا كلهم محاسبون أو لديهم كفاءاتَ في مجال المحاسبة المالية الخاصة.
- ✓ **قابلية المعلومات للمقارنة**: تسمح هذه الخاصية بالتعرف على أوجه التشابه الاختلاف بين أداء الشركة والشركات المماثلة لها فيَ السوق، ذلك خلال فترة زمنية معينة. كما تسمح بمقارنة أداء الشركة ذاتها بين فترة واخرى. وتكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة، لمن يستخدمها في عملية المقارنة، إذا ما اعتمدت أساليب مماثلة للقياس والإفصاح.

[1] بديسي فهيمة، **الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، **ص** 6.

الشكل رقم(01_01): خصائص المعلومات المحاسبية



المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية

تصنف المعلومات المحاسبية الى عدة أنواع وذلك تبعا لمعايير مختلفة منها:

نصنفها حسب معيار الإفصاح الى:

1. **معلومات محاسبية إجبارية**: هي تلك المعلومات الواجب إنتاجها والإفصاح عنها قانونا من طرف المؤسسة الاقتصادية وتتمثل على سبيل المثال في المعلومات المدونة في الدفاتر الإجبارية كدفتر اليومية والمعلومات المتضمنة في القوائم المالية المطلوب إعدادها.

2. **معلومات محاسبية اختيارية:** هي تلك المعلومات غير الإلزامية مثل خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين، التقارير الخاصة للإدارة الداخلية، الموازنات وبطاقات التكاليف وغيرها[1].

ويمكن تصنيف المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار كالآتي:[2]

1. **معلومات عن البيئة الخارجية:** وتتضمن معلومات اقتصادية عن الوضع الحالي والمتوقع للاقتصاد القومي ومعدلات الناتج القومي، والاستهلاك وأسعار الفائدة في البنوك، ومعدلات التضخم، ومعلومات توضح درجة الاستقرار السياسي.
2. **معلومات عن القطاع الذي تنتمي له الشركة:** وتتضمن معلومات عن معدلات الأرباح والمخاطرة ودرجة المنافسة وتأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى أو في داخل القطاع ومعلومات عن معدل نمو الطلب على منتجات القطاع، والمستوى التكنولوجي فيه، ومعلومات عن العمالة.
3. **معلومات عن الشركة:** وهي التي تصدر بواسطة الشركة أو جهات أخرى تحدد النشاط في الشركة بصورة تفصيلية سواء كانت معلومات كمية محاسبية وتتمثل في نتائج الأعمال، المركز المالي، التوقعات المستقبلية، وغير محاسبية وتتمثل في كمية الإنتاج والطلب على منتجات الشركة ومعدلات نموها ودرجة المنافسة وتأثيرها على الشركة أو معلومات غير كمية عن البيئة الداخلية للشركة مثل سمعة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأهداف وسمعة مراقب الحسابات وحجم الشركة وحدود منجاتها.

تصنف ايضا المعلومات المحاسبية اللازمة للقرارات الاستثمارية إلى الأنواع الموالية:[3]

1. **معلومات عن الصناعة:** وهذه المعلومات تكون أكثر تفصيلا فيما يتعلق بصناعة ما والشركات التي تعمل بها فلكي يختار المستثمر مجالا ما لاستثماره لابد ان يكون على ما يحدث فيه ومؤشراته المختلفة ومن هذه

[1] حمادي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة غير منشورة، 2010-2011، **ص**91.

[2] أسامة محمود موسى، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية قطاع غزة)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، 1431-2010، **ص_ص** 76_77.

[3] سليمة نشنش، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي**، بدون مجلد، وبدون جامعة منشورة على الإيميل http://S-nechnechmaktoub.com تاريخ الاطلاع: 2023/03/15 على الساعة: 14:17.

المعلومات على سبيل المثال: استمرار معدلات نمو الصناعة الطلب على منتجاتها اتجاهات الإنتاج بها على المدى القصير والطويل الاتجاه العام لأرباح هذه الصناعة.

2. **معلومات عن الأوراق المالية:** تعتبر هذه المعلومات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمستثمرين والباحثين الذين يهتمون بتتبع سوق المال ومدى تأثره بما يجري من أحداث بيئية أو على مستوى الصناعة أو الشركات وتتضمن هذه المعلومات ما يلي:

- ✓ معلومات عن عوائد الورقة مثل ثبات ونمو معدلات ربح السهم، ثبات ونمو معدلات التوزيع.
- ✓ معلومات عن أسعار الورقة حيث يعتبر السعر مؤشرا جيدا لما يحدث لها من أثار.

الجدول رقم (01_01): أنواع المعلومات المحاسبية

حسب معيار الإفصاح	حسب معيار اتخاذ القرار	حسب معيار القرارات الاستثمارية
• معلومات محاسبية اجبراية. • معلومات محاسبية اختيارية.	• معلومات عن البيئة الخارجية. • معلومات عن القطاع الذي تنتمي له المؤسسة. • معلومات عن المؤسسة.	• معلومات عن الصناعة. • معلومات عن الأوراق المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات المحاسبية

تختلف المعلومات المطلوبة تبعا للأهداف الموضوعة وكيفية تحقيقها وتفاوت الحاجة الى المعلومات طبقا لتباين أحجام المنشآت وطبيعة مشاكلها. فالمنشآت الكبرى تحتاج بطبيعة الحال الى كمية المعلومات أوفر من المنشآت الصغرى، وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها داخل أو خارج المنشأة.

1. المصادر الداخلية

تتكون المصادر الداخلية من أشخاص ادارات داخل المنشأة مثل المشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين ومختلف مستوياتهم وهذه المصادر تغطى حقائق عن أساسيات مخططة ومنظمة (أي على أساس رسمي) لتدعيم القرارات إذا كان المستفيد مدركا للحقائق المتاحة. ويتم تجميع البيانات الداخلية على أساس رسمي طبقا للأحداث التي وقعت بالفعل وغالبا ما تمثل عملية التغذية الاسترجاعية للمديرين الفعالية والدقة للخطط المستقبلية. وبمجرد معرفة الحاجة الى البيانات يتم تصميم جمع البيانات لاستخراج الحقائق، وبطبع بالإضافة الى أنشطة جمع البيانات المتلفة تلك فإن البيانات تستقبل أيضا تستقبل من المصادر الداخلية على أساس غير رسمي من خلال اتصالات عريضة غير نظامية ومناقشات غير رسمية والبيانات المجمعة داخليا ترتبط بصفة عامة بأعمال المنشأة والانشطة المرتبطة بهذه الأعمال وتستخدم البيانات الداخلية لإنتاج معلومات مفيدة وتستخدم في اتخاذ القرارات.[1]

2. المصادر الخارجية

هي المصادر التي يتم الحصول منها على البيانات والمعلومات نطاق المنشأة وقد تتمثل البيانات والمعلومات الخارجية، بيانات ومعلومات أنشطة شبيهة لنفس نشاط المنشأة. وتنقسم مصادر البيانات والمعلومات الخارجية الى مصادر أولية ومصادر ثانوية على النحو التالي:[2]

- ✓ **المصادر الأولية:** تعتبر البيانات والمعلومات من مصادر أولية إذا كانت منشورة من قبل مصدرها الأصلي دون سواء، وعادة ما تفضل المصادر الأولية لكون البيانات والمعلومات بحالتها الحقيقة معبرة عن واقع الأعمال ولم يطرأ عليها عمليات نقل أو تحوير أو حذف أو تلخيص هذا وتعتبر أهم المصادر الأولية للمعلومات هي عملية الملاحظة والتجارب والبحث الميداني بالإضافة الى عامل التقدير الشخصي (مدى منفعة المعلومة للمستخدم).[3]

[1] أحمد أنور زهران، **نظم المعلومات والحسابات (النظرية والتطبيق)**، الناشر مكتبة غريب، بدون سنة، بدون بلد، **ص** 51.
[2] فياض حمزة الرملي، مرجع سابق، **ص** 17.
[3] نفس المرجع، **ص** 17.

- ✓ **المصادر الثانوية:** الحصول على المصادر الأولية يستغرق وقتا ويكلف أموالا وللتخفيف من هذه الحدة فإن على المؤسسة بواسطة مستعملي هذه المعلومات أن تلجأ إلى استخدام المصادر الثانوية للمعلومات كلما تطلب الأمر لذلك، وتشمل هذه المصادر:[1]

- المعلومات الموجودة في المؤسسة في بعض الأحيان تعتبر المعلومات الموجودة في المؤسسة ذات أهمية عالية بالنسبة لمديري الشركات فالتقارير يتم إعدادها على مستوى الإدارات المختلفة بحيث يجب توفر كمية كبيرة من المعلومات كملفات المؤسسة عن السياسات المتبعة والإجراءات والخطط الطويلة والقصيرة الأجل. وكذلك المعلومات المحصل عليها من طرف العاملين داخل المؤسسة، فهم يقدمون المعلومات بطريقة غير مباشرة عن طريق المناقشات التي تحدث بينهم في الميدان العملي.
- شراء المعلومات من خارج المؤسسة، من الضروري أن المؤسسات تحتاج الى معلومات لا تكون متوفرة داخل المؤسسة فتلجأ الى المحيط الخارجي بهدف الحصول عليها.
- النشرات، كالنشرات والمجلات في الميدان الاقتصادي والتي تحوي على موضوعات حول المعاملات في المؤسسات الحكومية والتجارية.
- الوكالات الحكومية، تتوفر الوكالات الحكومية على حجم كبير من المعلومات نجد منها معلومات خاصة بعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي إجمالي الدخل الوطني، وكل هذه المعلومات قد تكون نافعة بالنسبة للمؤسسة.

[1] عبوب بوزيان، بن عيسى سليمان، **محددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة يحي فارس المدية، 2017-2018، **ص** 09.

المطلب الرابع: مستخدمي المعلومات المحاسبية

1. مستخدمو المعلومات المحاسبية خارج المؤسسة

إن المجموعات التي تهتم بدراسة البيانات والمعلومات التي تمدها المحاسبة كثيرة ومتعددة في أي مجتمع من المجتمعات ولما كانت كل مجموعة لها هدف معين، فهي تهتم بالبيانات والمعلومات التي تعنيها ويمكن عرض أهمها كآلاتي:[1]

- ✓ المساهمون؛
- ✓ الدائنون؛
- ✓ الحكومة؛
- ✓ الموظفون أو العاملون؛
- ✓ العملاء.

بالإضافة للجهات التي ذكرت هناك جهات اخرى قد تحتاج الى بيانات مالية مصدرها النظام المحاسبي، مثل الأفراد، المحللين الماليين والمنافسين.

2. مستخدمو المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة

وهم هؤلاء الذين يستخدمون المعلومات المحاسبية والمالية لاتخاذ قرارات متعددة ومتكررة وذات تأثير مالي مباشر على نشاطات الوحدة الاقتصادية اليومية وتشمل هذه الفئة إدارة المنشأة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن رجال الإدارة والملاك يحتاجون الى معلومات محاسبية تختلف من حيث المكونات والشمول والدقة والتوثيق وذلك تبعا للعديد من العوامل منها: نوعية القرارات والمستوى الإداري.[2]

[1] حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، **ص** 215.

[2] مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، **ص** 54.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

إن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعتبر العصب الأهم لأي شركة عند اتخاذ القرارات ،حيث صحة هذه الاخيرة تتوقف على جودة المعلومات المحاسبية ،وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية و كيفية تقييمها وكذلك محدداتها والعوامل المؤثرة عليها.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية و كيفية تقييمها

الفرع الأول: مفهوم الجودة في المعلومات المحاسبية

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وعليه فان تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الاخرى للإطار الفكري المحاسبي. كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة.[1]

يشمل مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ما تتميز به هذه المعلومات من مصداقية، وما تحققه من منفعة للمستعملين، أو أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد على ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استعمالها.[2]

تعد جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والافصاح المحاسبي في التقارير المالية.[3]

---

[1] أسامة كمال دهمان، **فعالية نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في تحقيق جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على الوزارة المالية الفلسطينية)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 1433-2012، **ص** 22.

[2] خليفاتي جمال، **جودة المعلومات المحاسبية بين اختلاف قدرات الأنظمة المحاسبية وتعقد احتياجات المستعملين**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 03، **ص** 458.

[3] حويدق فريال وآخرون، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة الزغيبات)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية وعلوم التسيير، جامعة حما لخضر، الوادي، 2019-2020، **ص** 12.

الفرع الثاني: تقييم المعلومات المحاسبية

تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف الوحدة الاقتصادية، وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل عامل التكلفة والمنفعة، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن ان يتم بدقة، لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة نظر للتعدد الاستعمالات وامكانيات اعادة استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات، وتستمد المعلومات المحاسبية قيمتها من جودتها، وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم وهي: منفعة المعلومات، درجة الرضا على المعلومات، درجة الأخطاء وتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات، وللحصول على تلك المعلومات يتطلب ذلك تكلفة ولذلك يعد قيد العائد أكبر من التكلفة قيدا حاكما يجب مراعاته، فهو يمثل قاعدة عامة تعني يجب أن لا تزيد تكلفة إنتاج معلومات محاسبية عن منفعتها.[1]

المطلب الثاني: معايير جودة المعلومات المحاسبية

لكي تتحقق جودة المعلومات المحاسبية لابد من توفر بعض المعايير نذكر منها:[2]

1. معايير قانونية

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

[1] عامر حكمت السعيد، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة (دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة، جامعة جرش، 2014-2015، **ص_ص** 21_22.

[2] هوام جمعة، لحشوري نوال، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية محاسبة، جامعة العربة بن مهيدي، أم البواقي،2019، **ص** 18.

2. معايير رقابية

ينظر الى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية و الإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والاطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفعالية وان بيانتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

3. معايير مهنية

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها الى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة، ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع اسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية و افصاح عن المعلومات ويدعم المعلومات ويدعم عملية التواصل و التعاون بين الملاك والادارة وبالتالي نجاح المنشأة.

4. معايير فنية

إن توفر معايير فنية يؤدي الى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي الى رفع وزيادة الاستثمار، هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات.

الجدول (02_01): معايير جودة المعلومات المحاسبية

• معايير قانونية
• معايير رقابية
• معايير مهنية
• معايير فنية

ترتب من الأعلى إلى الأسفل حسب درجة أهمية هذه المعايير بالنسبة لتحقيق جودة المعلومات

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: مشكلات ومحددات استخدام المعلومات المحاسبية

- ✓ احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (أي الملائمة والموثوقية)، اذ لا يوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة او تقبل اذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة او تقبل اذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها. أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة، لان تلك الأرقام أقل ارتباطا أو تمثيلا للواقع الفعلي.
- ✓ احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب، ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة ارقام التكلفة التاريخية كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالبا ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.
- ✓ ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر (اختيار مستوى الأهمية) ان البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا ادى الى حذفه او الافصاح عنه بطريقة محرفة الى التأثير على متخذ القرار.[1]
- ✓ قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا انه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها، و تحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بيها المعلومات المنشورة ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون

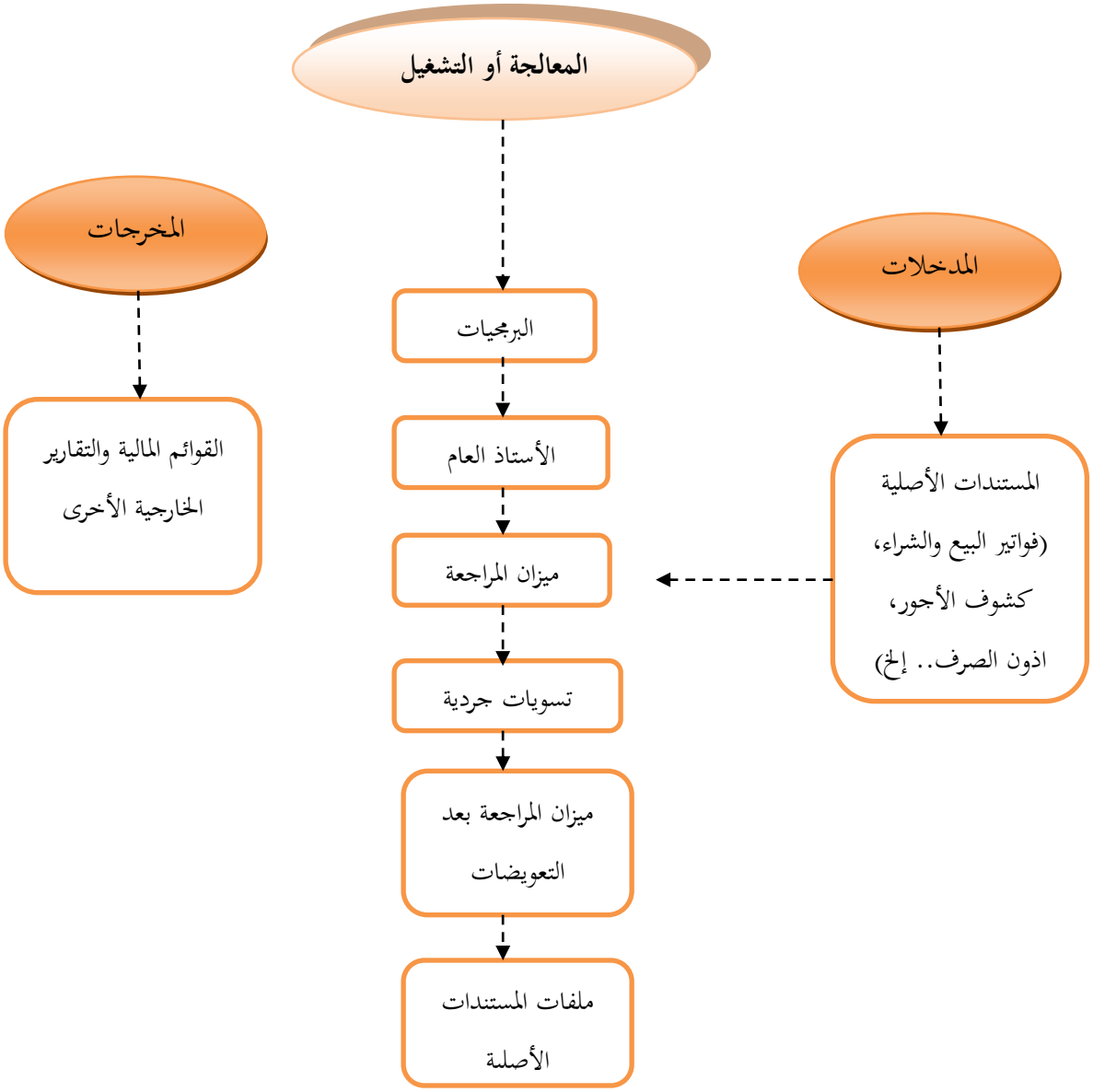
[1] مهدي مأمون الحسين، **نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، بدون سنة، **ص_ص** 213_214.

مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب، لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة لتي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات و الصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.[1]

- ✓ بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي اليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية او الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

[1] عبد الله محمد حامد، **نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، **ص** 34.

الشكل رقم (02_01): مسار المعالجة للمعلومات



المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

1. تعدد الجهات الرقابية على المعلومات المحاسبية واختلاف قوة الإلتزام

بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة وكانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها والتي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية، وقد بقى اصطلاح هذه القواعد المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين ومدققي الحسابات مفهوما يشمل كل ماهو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبول من المؤسسات حتى ولم اختلفت في معالجة نفس الموضوع.

2. تأثير الإدارة

وتتمثل في المرونة المتاحة أمام الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة، وعمل التقديرات المحاسبية، الى جانب هيكلة العمليات لاتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية، وقد تكون دافع لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.

3. حوكمة الشركات

إن أهم الدوافع لتطبيق الحوكمة في الشركات الصناعية والأسواق المالية هي لإرجاع ثقة العملاء المستثمرين، وإدارة المؤسسات المدرجة في تلك الاسواق لتجنب التعرض للانهيارات أو فشل بسبب عدم دقة المعلومات المحاسبية، وانعدام الشفافية وانعدام المساءلة في إعداد التقارير المالية.[1]

[1] حكيم نشد، وئام حمداوي، **العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية (دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية)**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 12، جامعة البيض وبسكرة، 2022، بدون صفحة.

المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في تسوية الفواتير

عملية تسوية الفواتير تعتمد على استخدام المعلومات المحاسبية الازمة والتي تساعدها في تسهيل وتسريع عملية التسوية المحاسبية الفواتير ،حيث لابد أن تكون هذه المعلومات تتمتع بالجودة لكي تخفف القلق والضغط على مستخدميها أثناء المعالجة.

المطلب الأول: تعريف الفاتورة وأنواعها

الفرع الأول: تعريف الفاتورة

تعد الفاتورة تلك الوثيقة القانونية والتنظيمية التي يعدها العون الاقتصادي، والتي من خلالها يأمر المستهلك بدفع مبلغ السلعة أو الخدمة المقدمة، وتحتوي هذه الوثيقة على مجموعة من البيانات الجوهرية التي تظهر شفافية المعاملة التجارية بين الطرفيين، وتسلم الفاتورة بعد التعاقد، وبالتالي فإن ما تحتويه من شروط والتزامات لا تعد اتفاقا جديدا، بل هي تجسيد لما تم الاتفاق عليه عند التعاقد او مكملا له.[1]

تعتبر الفاتورة أيضا وثيقة مكتوبة موجه من قبل تاجر تدون فيها نوع وسعر السلع والخدمات، اسم المشتري، وتأكيده لقبوله الذي يكون موجها لإعادة تسليمه الى المشتري بعد دعوته الى تسديد المبلغ المحدد، فالدائن عليه إثبات الالتزام والمدين عليه إثبات التخلص منه.[2]

الفاتورة هي "كتابة تنشأ بمناسبة بيع او أداء خدمات التي Lamy économique كما عرف تثبت وجود هذه العملية التجارية وتوضح الشروط".[3]

---

[1] بن عمور عائشة، **الفوترة ودورها في تكريس نزاهة وشفافية المعاملات التجارية في القوانين الجزائري**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت، المجلد 06، العدد 02، 2021، بدون صفحة.

[2] سلمى بقار، سامية حساين، **الالتزام بالفوترة كمبدأ لشفافية الممارسات التجارية**، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 07، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، جوان 2020، **ص** 119.

[3] عيلاوي الزهرة، **الفاتورة وسيلة شفافية للممارسة التجارية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012-2013، **ص** 08.

الفرع الثاني: أنواع الفواتير

تصنف الفواتير إلى:[1]

1. الفاتورة الضريبية

تعتبر الفاتورة الضريبية الحجر الأساسي في أي نظام من نظم المبيعات، وتشتمل على جملة من البيانات ضمانا لسلامة التطبيق.

2. الفاتورة التجارية

هي وسيلة لإثبات الديون، وتعتبر الوثيقة المحاسبية الأكثر أهمية في عمليات التبادل الدولي.

3. الفاتورة الجمركية

هي فاتورة مؤقتة محررة من طرف المصدر، تصدر حسب الإجراءات المنصوص عليها من طرف مصالح الجمارك، يبين فيها المصرح النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع والعناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق ومقتضيات الرسوم الجمركية.

4. الفاتورة الشكلية

هي الفاتورة الصادرة من أجل الحصول على المبالغ المدفوعة مقدما من المشتري، إما لبدء الإنتاج أو لأمن السلع المنتجة.

[1] سلمى بقار، سامية حساين، مرجع سابق، **ص** 120.

المطلب الثاني: أهمية الفاتورة

إلزام المشرع التعامل بالفاتورة نظرا لما يلي:[1]

1. الفاتورة وسيلة لشفافية المعاملات التجارية

تشكل الفاتورة وسيلة فعالة لحماية الأعوان الاقتصاديين في السوق، من خلال البيانات التي تتضمنها، وفي نفس الوقت تشكل وسيلة إعلامية للمستهلك عن كافة التحصيلات والرسوم، وكذا المبالغ التي دفعها أو التي سيدفعها اذا كان البيع تم عن طريق القروض الاستهلاكية، الذي يكون فيها البيع مقسطا او مجزءا أو مؤجلا.

2. الفاتورة وسيلة إثبات

طبقا للمادة 30 من القانون التجاري التي تكرس حرية الإثبات في المواد التجارية، عكس ما هو الحال في المواد المدنية التي تتطلب الرسمية، أدرجت المادة السابقة "فاتورة مقبولة" في المرتبة الثالثة، بعد المحررات الرسمية والمحررات العرفية، ومن خلال صياغة المادة استخدمت "فاتورة مقبولة" وهذا يعني أن القانون وضع شرط لقبولها كوسيلة إثبات، يتعلق الأمر بمطابقتها للشروط والبيانات اللازمة التي اشترطها القانون حتى تكون صحيحة ومستوفية للشروط الشكلية و الموضوعية.

3. الفاتورة وسيلة للمحاسبة

تلعب دورا أساسيا في مساعدة التجار، في القيام العمليات المحاسبية لأنشطة التي أبرمت، حيث فرض المشرع على كل تاجر تسجيل المعاملات في الدفتر اليومي وهو ما تم النص عليه. بموجب المادة 09 من القانون التجاري، والتي تلزم على التجار مسك الدفاتر التجارية والاحتفاظ بكل الوثائق التي يمكن معها مراجعة تلك العمليات الحسابية ومن بينها الفاتورة، كما تساعد الفاتورة المستهلك على حساب المصاريف التي قدمها مقابل الحصول على السلع والخدمات وهكذا يكون على معرفة ودراية بالمصاريف التي صرفها أسبوعيا أو شهريا.

[1] والي نادية، **إلزامية التعامل بالفوترة على ضوء قانون الممارسات التجارية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 01، 2022، **ص_ص** 689_690.

4. الفاتورة وسيلة مراقبة

فتح المجال امام الأعوان الاقتصاديين لحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية في السوق، تبعه وضع الدولة لآليات قانونية لحماية السوق من الممارسات المضرة به، نظرا للطبيعة الأنانية التي تميز بعض الأعوان الاقتصاديين، الذين قد يلجؤون للممارسات من شانها الإضرار بنزاهة وشفافية الممارسات التجارية، ومما ينعكس ذلك سلبا على المستهلك والاقتصاد الوطني بشكل عام.

المطلب الثالث: معالجة المعلومة المحاسبية

يتم في هذه المرحلة اجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها مثل:[1]

- ✓ تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير مختلفة مثل ملف فواتير المبيعات أو ملف أوامر الصرف...الخ؛
- ✓ نقل محتوى المستندات الى مستندات اخرى مثل اعداد أمر الصرف، الذي يتضمن نقل محتويات فاتورة الشراء وتقرير الاستلام وامر الشراء الى المستند الجديد أمر الصرف؛
- ✓ ترحيل محتوى الوثائق والمستندات الى السجلات المحاسبية الملائمة مثل ترحيل فواتير المبيعات الآجلة الى حسابات المدينين ذات العلاقة و تسجيل العملية في اليومية و ترحيل العملية الى حسابات الأستاذ العام؛
- ✓ إجراء مجموعة العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية؛
- ✓ اجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل و الترحيل الى السجلات المختلفة؛
- ✓ بعد استلام المستندات الأساسية من أنظمة العمليات، تجرى عمليات فرز وتصنيف لهذه المستندات تمهيدا لتسجيل القيود والترحيل الى الحسابات، فمثلا يقوم موظف الحسابات بترتيب فواتير المبيعات بحسب أرقام

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، **ص_ص** 47_48.

حسابات العملاء، تمهيدا لترحيلها الى الحسابات، كما يقوم المحاسب بإجراء عملية تصنيف للمستندات بحسب تاريخها وحسب نوعها تمهيدا لتسجيلها في دفاتر اليومية؛

- ✓ في بعض المنظمات يتم تجميع العمليات المتشابهة في مستند واحد يطلق عليه سند القيد، تمهيدا لترحيله الى دفاتر اليومية مثل سند قيد المقبوضات النقدية، سند قيد المدفوعات النقدية، سند قيد المبيعات الآجلة...الخ؛
- ✓ يتم تسجيل قيود العمليات في دفاتر اليومية، وتستخدم معظم المنظمات الكبيرة الحجم دفاتر يومية متعددة، بالنسبة للمنظمات الصغيرة فيتم استخدام اليومية الأمريكية، والتي تعد دفتر يومية ودفتر استاذ عام في نفس الوقت؛
- ✓ ترحل العمليات المالية الى دفاتر الاستاذ المساعد ودفاتر الاستاذ العام، تستخدم دفاتر الاستاذ لتقديم ملخص عن الأوضاع المالية بما فيها الرصيد الجاري للحسابات الفردية، وتكون هذه الدفاتر عادة عبارة عن دفاتر في الأنظمة اليدوية، وبالتالي فإن العبارة التي تقال عن المحاسبة بانها عملية حفظ للدفاتر تشير الى عملية إعداد دفاتر الاستاذ؛
- ✓ تمسك كل منظمة كلا من دفاتر الاستاذ او مجموعة الاستاذ الفرعية، حيث يتضمن الاستاذ العام ملخص عن البيانات المتعلقة بكل حسابات الأصول، الالتزامات، حقوق المالكين، الايرادات والمصاريف العائدة للشركة، اما الاستاذ الفرعي فيسجل كل البيانات التفصيلية لأي حساب استاذ عام لديه عدة حسابات فردية، ويستخدم بشكل شائع للحسابات المدينون، المخزون، الأصول الثابتة و الدائنون؛
- ✓ يتطابق حساب الاستاذ العام مع الاستاذ الفرعي بما يسمى حساب الرقابة الذي يتضمن المبلغ الاجمالي لكل الحسابات الفردية في الاستاذ الفرعي، و بالتالي فان حساب رقابة الحسابات الدائنة في الاستاذ العام يمثل المبلغ الاجمالي المستحق لكل الموردين، ويشير الرصيد في الاستاذ المساعد للحسابات الدائنة على المبلغ العائد لكل مورد على شكل مفصل.

المطلب الرابع: أهمية المعلومات المحاسبية في تسوية الفواتير

لم يعد هناك أي شك في ان المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي مزودا رئيسيا لأي منظمة عمل بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد هامة في المنظمة (الموارد البشرية، الموارد المادية، المعلومات) وقد اصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمتعقدة، والتي تحيط بالمنظمة حاليا ومستقبلا.

نشأت الحاجة الى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فان الهدف منة توفير و تقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي المعلومات لاسيما متخذي القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي الى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا، أو تقليل حجم تباين في الخيارات.

إن عدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الادارية والقصور في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الادارة في كل أوجه نشاطها الى المعلومات، حيث يطلب صناع القرار معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات.[1]

وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر، لوجود عوامل متعددة أدت الى تلك الزيادة، مجملة فيما يلي:[2]

- ✓ النمو في حجم الشركة: يؤدي الى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.
- ✓ ازدياد قنوات الاتصال في الشركة: ما يتطلب توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية.
- ✓ تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: و يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
- ✓ التأثر بالبيئة الخارجية: تتأثر الشركة بالبيئة و تؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

[1] عامر حكمت السعيد، مرجع سابق، **ص_ص** 20_21.

[2] نهاد إسحاق عبد السلام أبو الهويدي، مرجع سابق، **ص** 17.

خلاصة الفصل

لقد تم التطرق في هذا الفصل الى المعلومات المحاسبية التي تعد مخرجات النظام المعلومات المحاسبي، الذي يزود جميع الاطراف سواء الداخلية أو الخارجية بالمعلومات ذات القيمة التي تؤثر على متخذي القرار، وتتنوع هذه المعلومات وتعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أهم ما يجعلها مفيدة وذات أهمية لمستخدميها.

وفي الاخير توصلنا الى أهمية المعلومات المحاسبية في تسوية الفواتير وذلك من خلال استنتاج العلاقة بين المعلومات المحاسبية بالفاتورة، ثم تطرقنا الى أهم مراحل معالجة الفواتير فعليه يمكن القول أنه كلما توفرت معلومات محاسبية كافية وذات جودة كلما تحصلت المؤسسات الاقتصادية على الأهداف المختلفة.

الفصل الثاني:

مدخل نظري للقوائم المالية

تمهيد

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو إنتاج وتوفير معلومات محاسبية إلى مستخدمو داخليون وخارجيون بغرض اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، والمتمثلة في القوائم المالية، حيث أنها تعتبر اداة مهمة لتوصيل المعلومات إلى الأطراف ذو مصلحة بغرض تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة.

انطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا الفصل على القوائم المالية، ولقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي:

- ✓ **المبحث الأول:** القوائم المالية؛
- ✓ **المبحث الثاني:** عرض القوائم المالية؛
- ✓ **المبحث الثالث:** تحليل القوائم المالية.

المبحث الأول: القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المؤسسة. ولكل تضمن القوائم المالية وصول المعلومات بشكل دقيق وسليم للأطراف المعنية بها لاتخاذ قراراتهم لابد من توفر مجموعة من الخصائص.

المطلب الاول: تعريف القوائم المالية

هناك العديد من التعاريف عن القوائم المالية، نذكر منها:

القوائم المالية هي نتاج فكري محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية والماسة لممارسي مهنة المحاسبة باعتبار وظيفتها الرئيسية هي تزويد المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وأصحاب العلاقة الآخرين بمعلومات من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم. وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالية للمؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات.[1]

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية.[2]

كما يمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المنشأة.

حيث تشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات وذلك بعد أن يتم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها.[3]

---

[1] خالد جمال جعارات، **معايير التقارير الدولية**، ط1، دار الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، **ص** 93.

[2] طارق عبد العالي حماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، **ص** 35.

[3] سمير محمد الشاهد، طارق عبد العالي حماد، **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، اتحاد المصارف العربية، 2000، **ص** 20.

كما تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال الفترة المالية، وتخضع عملية إعدادها لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية.

يمكن القول أن التقارير المالية هي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، ويشتمل على معلومات مالية وغير مالية، التي تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة، والقوائم المالية هي جزء من التقارير المالية، حيث هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية، وتحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية.

تشكل القوائم المحالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: الأول قوائم مالية أساسية، والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والافصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي قوائم الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي، والتغير في حقوق الملكية، أما القوائم المكملة في قوائم تعد بشكل اختياري من قبل المنشآت بناء على ظروف معينة، وهي مثل قوائم القيمة المضافة، والقوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية...إلخ.[1]

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة الأرباح المحتجزة، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم والجداول لملحقة والتي تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية.[2]

تعرف القوائم المالية بأنها عبارة عن مجموعة من البيانات المالية الخاصة بشركة ما، وتحتوي على معلومات عن الدخل والميزانية والأرباح والتدفقات النقدية، وتعرف أيضا بأنها تقارير تساهم بتوضيح الحالة المالية للشركة خلال مدة زمنية معينة.

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2016، **ص** 28.

[2] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، بدون دار نشر، الإسكندرية، 2007، **ص** 13.

تعرف القوائم المالية أيضا بأنها بيانات تنظم بناء على إجراءات منطقية وتهدف إلى نقل معلومات عن أغلب المكونات المالية للشركة، وقد تظهر معلومات عن لحظة زمنية معينة، أو قد تساهم بتوضيح مجموعة من العمليات المالية خلال مدة زمنية معينة.[1]

القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف بأنشطة الكيان، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز للكيان وما حققته من نتائج، فالمعايير IAS/IFRS تبين الإطار العام لتقديم القوائم المالية وما يتطلبه محتوى كل وثيقة. وكذلك فإن النظام المحاسبي المالي يبين القوائم المالية الواجب على الكيان انجازها والتي تشتمل على:

- ✓ قائمة المركز المالي (الميزانية)؛
- ✓ قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)؛
- ✓ قائمة تغيرات الأموال الخاصة؛
- ✓ قائمة التدفقات النقدية (الخزينة)؛
- ✓ ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية على الميزانية وجدول حسابات النتائج.

القوائم المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري الكيان مرة كل سنة، وتعد في أجل أربعة أشهر بعد تاريخ انتهاء الفترة، باستخدام الوحدة النقدية الوطنية.[2]

القوائم المالية أو ما يعرف بـ Financial Statement أو البيان المالي هي سجلات أو بيانات مالية وهذه القوائم المالية للشركات تحتوي على ملخص بجميع عمليات الشركة مما يوضح وضع الشركات المالي في وقت محدد من السنة. وتتضمن هذه القوائم المالية ميزانية الشركة والأرباح والتدفقات النقدية وما عليها من التزامات مالية وغيرها من المعلومات المهمة.[3]

---

[1] بشرى محمد حسن محمد التوبي وآخرون، **محاسبة القوائم المالية "أسس إعداد وعرض وتحليل القوائم المالية"**، دار الحلا للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2021، **ص** 17.

[2] حنان خميس، **أثر تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي scf في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة مكمل لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2012، **ص** 12.

[3] بثينة بجابة: **تعرف على القوائم المالية، أنواعها، وطريقة إعدادها**، مقال على الموقع الإلكتروني http://www.rewaatech.com تاريخ الإطلاع:2023/03/31 على الساعة: 18:00.

تعرف القوائم المالية بأنها سجلات مكتوبة توضح الأنشطة التجارية والاداء المالي للشركة، حيث يتم تدقيق البيانات المالية غالبا من قبل المحاسبين، والشركات المالية، والوكالات الحكومية، ويترتب على كل شركة تخضع للقانون المحاسبي وإعداد قوائم تركيبية عند اختتام الدورة المحاسبية، على أن يكون هناك عملية جرد مقيدة لغايات قانونية.[1]

المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية

تتمثل القوائم المالية الرئيسية في كل من قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، ولزيادة منفعتها ترفق هذه القوائم بعدد من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية، ولكي تعبر هذه القوائم عن مدى صدق نتائج الأعمال والمركز المالي لابد أن تمتاز بمجموعة من الخصائص، وقد نصت عليها لجنة معايير المحاسبة الدولية.

أما الخصائص التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، حيث أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يجعل القوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة، وتتمثل هذه الخصائص في:

1. **القابلية للفهم والاستيعاب:** من خلال:
   - ✓ أن لا تكون معقدة.
   - ✓ يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.
2. **الملائمة أو الدلالة:** من خلال:
   - ✓ حتى لا تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار.
   - ✓ تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.

[1] مجد خضر: **تعريف القوائم المالية**، مقال على الموقع الإلكتروني http://www.mawdoo3.com تاريخ الإطلاع: 2023/03/31 على الساعة: 18:07.

3. **المصداقية والعدالة:** من خلال:

- ✓ يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطار الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث.
- ✓ أن تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا تصبح مضللة، وتعبر عن المركز المالي بشكل عادل.

4. **القابلية للمقارنة:** من خلال:

- ✓ قابلة للمقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمنشآت أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة في المركز المالي.[1]

كما يوجد العديد من الخصائص الأخرى للقوائم المالية، إذ أن الطلب على المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمقرضين والدائنين وما إلى ذلك، يخلق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعليه هناك سن خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية اثنين من الخصائص النوعية الست هي خصائص أساسية، ويتفرع من كل واحدة منها ثلاثة فروع.

المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية

هناك مجموعة من الخصائص للقوائم المالية التي يمكن الاستفادة عليها في المحاسبة المالية:

1. قائمة الدخل

عن طريق هذه القائمة يمكن التعرف على صافي الدخل للشركة في فترة زمنية محددة ومعرفة الإيرادات الخاصة بالمؤسسة والنفقات التي تستخدمها، بالإضافة إلى التعرف على قيمة الأرباح والخسائر المادية المرتبطة بنشاط الشركة.

2. قائمة المركز المالي

تعرف باسم الميزانية العمومية، ومن خلالها يمكن التعرف على الأصول المالية والالتزامات الخاصة بالشركة، بالإضافة إلى حقوق الملكية وكل العناصر التي تساعد في احتساب إجمالي رأس المال.

[1] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، **ص** 49.

3. قائمة التدفقات النقدية

في هذه القائمة نجد أن هناك عنصرين أساسيين أولهما هو ذكر صافي الدخل والعنصر الآخر هو الدخل الشامل والذي نتعرف من خلاله على قيمة حقوق المساهمين من الأرباح وغيرها من الأشياء إن كان بالإيجاب أو بالسلب.

4. قائمة حقوق المساهمين

هاته القائمة التي يتم فيها عرض كل النشاطات الخاصة بالشركة أو المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وماهي النفقات التي يتم دفعها في الأنشطة التشغيلية أو في الاستثمار والعديد من الأنشطة والاستثمارات الأخرى داخل المؤسسة.

5. قائمة الدخل الشامل

هاته القائمة التي يمكن من خلالها التعرف على حقوق المساهمين عن طريق عرض الميزانية العمومية وكتابة البيانات الخاصة بحقوق المساهمين وأسهم الخزينة والأرباح المحتجزة والعديد من البيانات الأخرى.[1]

المطلب الرابع: أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية بشكل عام إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، لذا تنشأ أهداف التقارير المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على ما تقدمه لهم القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين، وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية جيدة، ويتم صياغتها لتخدم قرارات المستثمرين والدائنين كمرجع يرتكزون عليه.

ومن أجل ما تم ذكره فإن تحديد أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام، تتطلب الإلمام بالمقومات التالية:[2]

- ✓ حصر وتعيين المستخدمين الخارجيين الرئيسيين للتقارير المالية؛
- ✓ تصنيف المستخدمين الخارجيين الرئيسيين للتقارير المالية وفق درجة معرفتهم للأمور المالية؛
- ✓ تحديد طبيعة الاحتياجات من المعلومات لكل فئة من المستخدمين، مع تحديد وتوضيح الجزء المشترك منها؛
- ✓ البحث عن مراكز الضعف في الممارسة التي تحول دون تلبية الاحتياجات المشتركة من المعلومات؛

[1] سكاي سوفت للتحاليل المالية والإدارية: **نماذج القوائم المالية وأنواعها وخصائصها**، على الموقع الإلكتروني http://Skysft.com تاريخ الإطلاع: 2023/04/01 على الساعة: 11:12.

[2] بن فرج زوينة، مرجع سابق، **ص** 57.

- ✓ أن يتوفر الإطار الفكري المحكم الذي يضمن تلبية الاحتياجات المشتركة للمعلومات لكافة الطوائف المستخدمة للتقارير المالية؛

أما أهم الأهداف للقوائم المالية فهي كالتالي:

- ✓ الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها؛
- ✓ تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين؛
- ✓ تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها؛
- ✓ تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- ✓ توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية وع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس فقط وإلى حد كبير الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة.

كما أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن أهداف القوائم المالية ليست أهدافا جامدة وإنما تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم، وعلى ضوء ذلك حددت عددا من الأهداف للقوائم المالية أهمها:[1]

- ✓ توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية؛
- ✓ توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ أو التوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات؛
- ✓ يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وأية معلومات تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح في المستقبل.

[1] بن فرج زوينة، مرجع سابق، **ص** 58.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

يجب ان تتضمن البيان المالية كافة المعلومات الازمة للمستخدمين حول المركز المالي للمنشأة ونتائج الأعمال من ربح وخسارة والتدفقات النقدية المؤسسة والتغيرات في حقوق الملكية والسياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسة والايضاحات التفسيرية التي تؤثر على القرار الإقتصادي ،وللتوضيح أكثر تطرقنا الى عرض قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي

قائمة المركز المالي هي ملخص تاريخي لكل من الأصول والمنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها المنشأة أو الحقوق التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية، كنتيجة لبعض العمليات الحالية أو الماضية، والالتزامات أو الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية والحاضرة، والتي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق استخدام أصول أو تقديم خدمات، حيث يوجد مفهومان أساسيان للمركز المالي كما يوضحه الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (01_02): مفهوم المركز المالي



المصدر: من إعداد الطالبة.

[1] بن فرج زوينة، مرجع سابق، ص 69.

ويمكن تعريف قائمة المركز المالي على أنها كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة يقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي بتاريخ معين[1]، كما يتم فيها عرض الوضع المالي لمنشأة معينة في نقطة زمنية معينة، حيث يجب أن تفصل الميزانية إلى المتداول وغير المتداول من أصول والخصوم.[2]

وكلنا نعرف أن قائمة المركز المالي هي عرض الوضع المالي لمنشأة معينة في فترة زمنية معينة وقد جاء بتبويب عناصر قائمة المركز المالي في شكلها الرأسي هي:[3]

- ✓ أصول ثابتة؛
- ✓ أصول متداولة؛
- ✓ خصوم متداولة؛
- ✓ حقوق الملكية؛
- ✓ الخصوم طويلة الأجل.

في حين أن قائمة المركز المالي لا يتم إعدادها بالمصرف إلا لأغراض التحليل المالي، ولبيان ودراسة الأهمية النسبية لكل مفردة من مفرداتها إلى المجموع، إضافة إلى إجراء المقارنة بين النسبة المالية الحالية والسنوات السابقة، للتعرف على التغيرات التي طرأت على بنود الميزانية سواء كانت أصولا أو خصوما.

هذه القائمة تمكنك من التعرف على قيمة أصول الشركة و قيمة الالتزامات (الخصومات أو المطلوبات) وقيمة حقوق المساهمين في نهاية فترة ما مثل يوم 31 ديسمبر من العام المنصرم أو في نهاية ثلاثة أشهر أو نهاية ستة أشهر، وبالتالي إن قائمة الدخل تعبر عن ما حدث خلال فترة ما مثل سنة أو بضعة أشهر، بينما قائمة المركز المالي تعبر عن المركز المالي للشركة في نهاية تلك الفترة وليس أثناءها.

الميزانية أو المركز المالي تحتوي على ثلاث أقسام رئيسي وهي:

- ✓ الأصول (ممتلكات الشركة من مال ومعدات ومنتجات ومباني وأراضي وأموال لدى آخرين مثل ديون العملاء)؛
- ✓ الالتزامات (قروض ستسددها الشركة مستقبلا وأموال يجب أن تدفعها للموردين عن ما تم شراؤه بالتقسيط أو بالآجل وحقوق متأخرة للعاملين)؛

[1] جنان رضوان حلوة، **النظرية المحاسبية**، الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1991، **ص** 218.

[2] فقرة 57 من معيار 1، **معايير المحاسبية الدولية، إصدارات لجنة المعايير المحاسبية**، 1999، **ص** 36.

[3] فرج زوينة، مرجع سابق، **ص** 70.

✓ حقوق المساهمين او ملاك الشركة وتشمل رأس المال الذي دفعوه وأي أرباح تم احتجازها.

وبالتالي فإننا نتعرف على حجم ديون الشركة بالنسبة إلى حقوق المساهمين بمعنى أننا نعرف مدى اعتماد هذه الشركة على الاقتراض، وبالتالي فإن المصطلحات الهامة في هذه القائمة هي:

✓ **الأصول أو الموجودات Assets**: وهي الأشياء التي تملكها الشركة من نقد ومعدات ومخزون وخلافه، هذه الأصول تقسم إلى قسمين:

- **الأصول المتداولة أو الموجودات المتداولة**: وهي النقد والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال أقل من عام وعلى هذا فهي تشمل النقد، الحسابات المدينة (النقد الذي سيتم تحصيله من العملاء وغيرهم)، المخزون، أوراق مالية (أسهم وسندات) تملكها الشركة؛
- **الأصول الثابتة (أو غير المتداولة)**: وهي الأشياء التي تملكها الشركة والتي لا يمكن تحويلها لنقد خلال فترة قصيرة (عام) مثل: المعدات، المباني، الأراضي، وبالتالي أن المعدات والمباني يتم تدوين قيمتها الدفترية وهي قيمة شرائها الفعلية مخصوما منها قيمة الإهلاك الذي يتم احتسابه مند شراء هذا الأصل (أو بداية تشغيل الأصل) وحتى تاريخ هذه القائمة (المركز المالي).[1]

المطلب الثاني: عرض قائمة الدخل

تعرف قائمة الدخل بأسماء كثيرة، فالمعايير المحاسبية الدولية مثلا المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل (عرض القوائم المالية)، والمعيار الدولي رقم (8) الخاص بصافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية تشير لهذه القائمة باسم قائمة الدخل، ومهما كان الاسم المستخدم لهذه القائمة فإن هذه القائمة تعد مكونا رئيسيا في التقارير المالية الدورية للمنشأة[2]، وتعبر عن معظم التغيرات الحادثة في المركز المالي للمنشأة على مدى الفترة التي يغطيها التقرير، والتي غالبا ما تكون سنة كاملة، حيث يجب على الإدارة الاهتمام أكثر بهذه القائمة نظرا لأنها محط اهتمام وتركيز مستخدمي القوائم المالية.

تمثل قائمة الدخل أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولا إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة من ربح أو خسارة.

---

[1] بدار عاشور، ذبيح هشام، **آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بسطيف**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، بدون سنة، **ص** 10.

[2] بن فرج زوينة، مرجع سابق، **ص** 74.

فالهدف الرئيسي والأساسي لإعداد قائمة الدخل يكمن في تحديد كيفية الوصول إلى صافي نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية من خلال عرض البيانات التي تتأثر وتأثر في نتيجة النشاط، حيث يتم من خلالها تلخيص الحسابات وعرضها بصورة يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها بعيدا عن التفصيلات المحاسبية للدائنية والمديونية التي تكون عليها بنود تلك الحسابات.[1]

تعرف قائمة الدخل بأنها إحدى القوائم المالية الأساسية الثلاث التي يتم من خلالها الإبلا غ عن الأداء المالي للشركة خلال فترة زمنية محددة تسمى بالفترة المحاسبية، وتصدر هذه القائمة بالتزامن مع القوائم الرئيسية الأخرى، وهما قائمتي التدفقات المالية وقائمة الميزانية العمومية، حيث تعد قائمة الدخل عبارة عم ملخص يقوم بتلخيص إيرادات الشركة ومصاريفها، كما يظهر فيها أيضا الأرباح والخسائر الخاصة بالفترة المالية المحددة.[2]

تعرف قائمة الدخل بأنها جدول حسابات للنتائج المالية للشركة، وكذلك تعرف بأنها قائمة تحدد نتيجة النشاط للشركة عن فترة زمنية معينة وهي تتضمن جميع بنود الإيرادات والمصروفات. وتعرف أيضا بانها قائمة تكشف نتائج الأعمال النهائية للشركة، وكمل دور القوائم المالية الصادرة عن الشركة في نهاية سنتها المالية أو في فترات معينة تحددها الشركة، وكذلك تعرف بأنها كشف إيرادات الشركة خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي أنفقتها لغرض الحصول على تلك الإيرادات.[3]

كما يمكن تعريف قائمة الدخل أيضا بأنها بيان مالي لأي مؤسسة توضح بها أرباحها وخسائرها، وذلك عن طريق إظهار الإيرادات مطروحا منها المصروفات وتسمى قائمة الدخل أيضا بقائمة الأرباح والخسائر.

وتعتبر قائمة الدخل أحد أهم 4 قوائم مالية يقوم بها المحاسب المالي بجانب قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق المساهمين، لذلك يجب أن توضح أيضا:

- ✓ تفاصيل النشاط التجاري.
- ✓ في بيان الإيرادات تفاصيل المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة.

[1] قاسم محسن الحبيطي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، الأردن، 2011، **ص** 27.

[2] مريم أبو عيشة، **قائمة الدخل "مفهومها– مكوناتها– أنواعها– أهدافها**، على الموقع الإلكتروني http://rouwwad.com تاريخ الإطلاع: 2023/04/07 على الساعة: 20:06.

[3] بشرى حسن محمد التوبي وآخرون، مرجع سابق، **ص** 51.

وتعرف أيضا قائمة الدخل بأسماء أخرى مثل قائمة التشغيل، قائمة الأرباح، بيان الدخل، وغير ذلك من المصطلحات التي تحمل نفس المعنى تقريبا.[1]

يعرف الدخل بأنه هو الزيادات في المنافع الاقتصادية الناشئة خلال فترة المحاسبة في شكل تدفقات إلى الداخل أو زيادة في الأصول أو نقص في الالتزامات[2].

المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية

تم طرح فكرة قوائم التدفقات المالية عام 1987 باعتباره أحد التصريحات المبكرة التي تطالب بنشر قائمة التدفقات النقدية في التقارير السنوية للشركات، لا سيما بعد الأزمة التي حلت بالبورصة الأمريكية عام 1987 التي أدت إل انهيار أسواق النقد وأسواق العقود المستقبلية، ونظرا لأن الهدف الرئيسي من إعداد التقرير السنوي تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة، فإنه من المتوقع أن يتم تطوير معايير الافصاح عن التدفقات النقدية استجابة لحاجات المستخدمين من مصادر المعلومات.[3]

فقائمة التدفقات النقدية قبل أن تصل إلى شكلها المعاصر فقد مرت بعدة تطورات هامة نوجزها في بعض النقاط حسب التسلسل الزمني:

- ✓ تحت إشراف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين التي أصدرها Mason سنة 1961، حيث أوصت هذه الدراسة بالحاق هذه القائمة بالقوائم المالية السنوية ومنها تم تعديل اسمها بعنوان "قائمة الأموال والتحليل التدفق النقدي"[4]
- ✓ سنة 1963 أصدر من طرف مجلس المبادئ المحاسبي، الرأي المحاسبي رقم 03 بعنوان "قائمة مصادر الأموال واستخداماتها".

---

[1] المركز التعليمي، **كل ما تريد معرفته عن قائمة الدخل وأهميتها وأنواعها وقائمة الدخل الشامل**، على الموقع الإلكتروني http://dafatra.com تاريخ الإطلاع: 2023/04/07 على الساعة: 20:15.

[2] طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، معايير المحاسبة الدولية، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، **ص** 60.

[3] نبيل الحلبي، **دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستمارات والافتراضات في الشركات الخاصة السورية، دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006، **ص_ص** 215_216.

[4] وصفي عبد الفتوح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والافصاح المحاسبي)**، دار المعرفة الجامعية، دط، الاسكندرية، 1999، **ص** 47.

- ✓ سنة 1971 أصدرت الهيئة الحكومية المشرفة على الأسواق المالية نشرة رقم 117، ألزمت فيها الشركات المسجلة في البورصات أن تعد هذه القائمة في نفس الوقت أدعى APB مرة أخرى إلى إصدار رأي محاسبي رقم 19 بعنوان "قائمة التغيرات في المركز المالية"[1]
- ✓ سنة 1980 بدأ اهتمام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الموضع، حيث قامت الدراسات تمهيدية توضيحية حول هذا الشأن انتهت بصدور معيار محاسبي رقم 95 بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" سنة 1992.
- ✓ سنة 1994 بدأ سريانه على التقارير السنوية وبالتالي لوحظ أن بعض الدول لا تستعمل ولا تعتمد على هذه القائمة في التحليل دوليا.

تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها تلك القائمة التي تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المؤسسة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين وتكتسب أهميتها استنادا إلى الأساس الذي تم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم اعدادها استنادا إلى أساس الاستحقاق.[2]

قائمة التدفقات النقدية هي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة والتي يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية.[3]

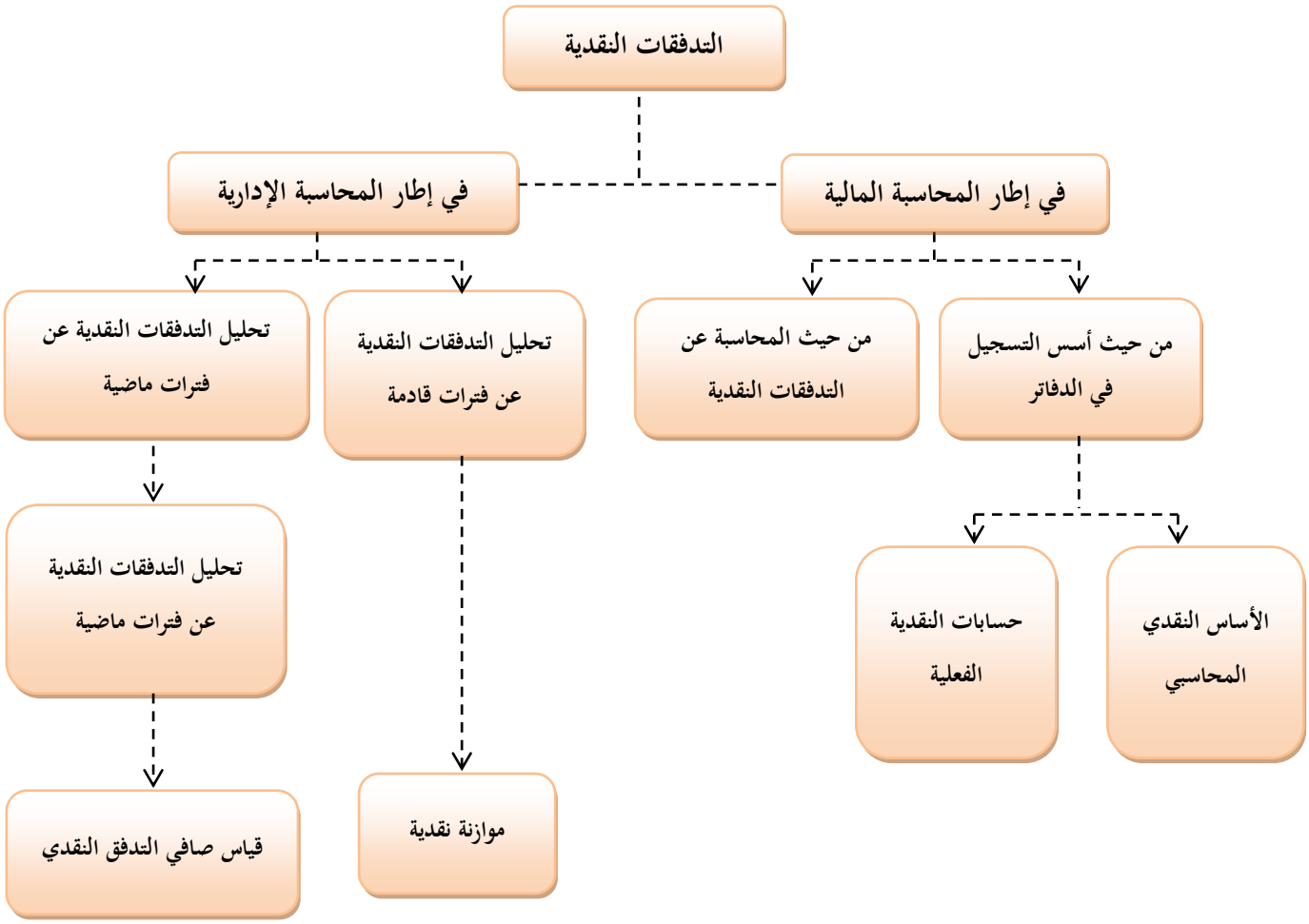
يمكن تناول مفاهيم التدفقات النقدية من زوايا عديدة، ويوضح الشكل التالي بعض هذه الزوايا:

[1] محمود محمد عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الافصاح في القوائم المالية**، منشأة المعارف، دون طبعة، مصر، 2003، **ص** 63.

[2] خالد جمال جعارات، مرجع سابق، **ص** 97.

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي (الجوانب النظرية والعملية)**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2013، **ص** 56.

الشكل رقم (02_02): زوايا التدفقات النقدية



المصدر: من إعداد الطالبة.

في إطار المحاسبة المالية يمكن تناول التدفقات النقدية من زاويتين:

1. **الزاوية الأولى**: من حيث أسس التسجيل في الدفاتر المحاسبية بغرض استخراج نتائج الأعمال وتصوير المراكز المالية وهنا نقابل الأساس النقدي للتسجيل المحاسبي.
2. **الزاوية الثانية**: من حيث المحاسبة عن التدفقات النقدية الفعلية وهنا نقابل " حسابات النقدية الفعلية".

أما في إطار المحاسبة الإدارية وهي فرع من فروع المحاسبة العامة يهتم أساس بخدمة الإدارة الداخلية في منشآت الأعمال، فإنه يمكن تناول التدفقات النقدية بالتحليل من زاويتين:

1. **الزاوية الأولى**: تحليل التدفقات النقدية عن فترات قادمة وهنا نقابل "موازنة النقدية عن سنة قادمة" ونقابل أيضا "قياس صافي التدفق النقدي" لفترات قادمة عند دراسة المشروعات الاستثمارية.

2. **الزاوية الثانية:** تحليل التدفقات النقدية عن فترات ماضية وهنا نقابل "قوائم التدفقات النقدية لفترات ماضية".[1]

لقد ظلت قائمة الدخل لفترة طويلة الأساس الذي تعتمد عليه الجهات المختلفة في التنبؤ واتخاذ القرارات، وذلك باعتبار أن الأرباح هي المحصلة النهائية لجميع أعمال المشروع ونتائج الوظائف المختلفة التي يقوم بها، إلا أن تلك الأرباح فقد تفقد أهميتها لأنه من السهل تغيير الأرباح المحاسبية للمنشأة من خلال اختيار سياسات وطرق محاسبية مختلفة ومقبولة من الناحيتين العلمية والعملية مثل طرق الاهتلاك وتسعير المخزون....إلخ.

وقد تبين من خلال العديد من الدراسات التي أجريت أن هناك دوافع مختلفة وراء استخدام الشركة لطرق وسياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة صافي الربح بغرض التأثير على أرباح وأسعار الأسهم، وزيادة حوافز الإدارة أو تحسين نسبة السيولة أو الربحية وذلك لأغراض مختلفة، كما قد تختار المنشأة الطرق المحاسبية التي تخفض في الربح مثلا لتخفيض الضرائب التي تسددها تجنبا للتكاليف المفروضة عليها. ويعني ذلك أن الدخل الصافي أو الخسارة بما في ذلك الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية، وسوف يضاف للبنود الأخرى الدخل والمصروفات والمكسب والخسارة المرحلة مباشرة لحقوق الملكية، مع عرض مجموع هذه البنود كمبلغ نهائي في قائمة المكاسب والخسائر المتعرف بها.

[1] عبد المنعم عوض الله وآخرون، **تحليل ونقد القوائم المالية أساسيات وتطوير**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001، **ص_ص** 98_99.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية

سمح تطور العلوم المالية ،بإثراء أدوات التحليل المالي وبإدخال مفاهيم جديدة لمؤشرات التحليل ،بهدف تحقيق العقلانية في التمويل وتحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة وعلى ضوء هذا تم التطرق الى العناصر التالية، التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي، التحليل بواسطة النسب المالية، والتحليل الهيكلي للقوائم المالية

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

الفرع الأول: مبدأ التوازن المالي

ترتب عناصر القوائم المالية في كتل متجانسة وهذا حسب السيولة بالنسبة للأصول والاستحقاقية بالنسبة للخصوم، بالإضافة إلى مبدأ السنوية وتحتوي الميزانية على أربع كتل رئيسية:

– **جانب الأصول**: أصول ذات طبيعة المدى، أصول ذات طبيعة قصيرة المدى.

– **جانب الخصوم**: خصوم ذات طبيعة طويلة المدى، خصوم ذات طبيعة قصيرة المدى.

ومنه فإن التوازن يفترض بأن الأصول ذات الطبيعة طويلة المدى يجب أن تمول من خلال الخصوم ذات الطويلة المدى، بالمقابل الخصوم ذات طبيعة قيرة المدى وهي الالتزامات التي يجب أن يوفى بها من خلال فترة لا تتجاوز السنة، وبالتالي منطقيا يجب أن يقابلها أصول ذات طبيعة قصيرة المدى، والتي يمكن تحويلها إلى سيولة في وقت قصير.[1]

إن مضمون التوازن المالي يكمن في التوازن بين جانبي الميزانية العامة، وذلك باتباع سياسة مالية معينة، تقوم تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة ايرادات الدولة، وذلك بتعديل أحد جانبي الميزانية بغرض خلق التوازن بينهما أي تعادل النفقات مع الإيرادات وقد اختلفت النظرة إلى هذا التوازن، حيث كانت في الماضي نظرة حسابية بحتة، ذلك أن جملة الإيرادات كان يجب أن تساوي بالضبط جملة النفقات دون أن يكون هناك أي عجز أو فائض، ومن ثم لم يعد ينظر إلى التوازن إلا في حدود التوازن الإقتصادي والاجتماعي العام.[2]

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص 118.

[2] رشيد بن عياش، **الحوار المتدين**، على الموقع الإلكتروني http://ahewar.org تاريخ الإطلاع: 2023/04/15 على الساعة: 18:15.

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي

1. رأس المال العامل

هو جزء من رؤوس الأموال الجماعية المخصص لتمويل جزء من الأصول غير جارية أي هو الفائض رؤوس الأموال الجماعية على الأصول غير جارية الموجه لتمويل الأصول الجارية حتى تتمكن المؤسسة من التغلب على التذبذبات الحاصلة في دورة الاستغلال.[1]

رأس المال العام هو المجموعة الكلية من الأصول المملوكة للحكومة التي تستخدم كوسيلة للإنتاجية وتشمل هذه الأصول نطاقا واسعا يضم المكونات الكبيرة مثل الطرق السريعة والمطارات والطرق ونظم النقل العابر والسكك الحديدية، والمجتمعات المحلية والبلديات مثل التعليم العام والمستشفيات العامة والشرطة والسجون والمحاكم.[2]

كما يمثل رأس المال العام مجموع الأموال المستثمرة في الأصول ويطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر، أما رأس المال العامل فيعني الأصول الجارية ناقصا الخصوم الجارية ولذلك فإن تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من هاتين الجانبين ومكونات كل منها وطبيعته وقدرته على التحول السريع إلى نقدية، كما انها يأخذ بالاعتبار جميع السياسات التي تتبعها المؤسسة في سياسة المدينون والديون المشكوك في تحصيلها والمبيعات النقدية والآجلة، المشتريات النقدية والآجلة وسياسة التحصيل وسياسة الاحتفاظ بالمخزون وغيرها من السياسات المؤثرة في تكوين عناصر الموجودات الجارية والمطلوبات الجارية.[3]

2. احتياجات رأس المال العام

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العام العامل على أنها رأس المال العام الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل.[4]

---

[1] ساجي فاطمة، **مطبوعة في مقياس التحليل المالي لطلبة السنة الثالثة**، تخصص إدارة مالية وتأمينات البنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016-2017، **ص** 18.

[2] محاسبة اقتصاد، **رأس المالي العام Public Capital**، على الموقع الإلكتروني http://meemapps.com تاريخ الإطلاع: 2023/04/15 على الساعة: 18:25.

[3] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2005، **ص_ص** 112_113.

[4] ساجي فاطمة، مرجع سابق، **ص** 24.

يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ.[1]

يمكن حساب الاحتياجات من رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية – النقدية) – (ديون قصيرة الأجل– السلفيات المصرفية).

3. الخزينة

تعتبر الخزينة إجمالي النقديات باستثناء السلفيات المصرفية، كما يمكن تعريفها على أنها الفرق بين رأس المال العام واحتياجات رأس المال العامل.

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد نحن تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.[2]

الخزينة هي إدارة ممتلكات الشركة من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إدارة السيولة النقدية للشركة وتخفيف حدة المخاطر التشغيلية والمالية والمخاطر المتعلقة بالسمعة.[3]

تحسب الخزينة بطريقتين:

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية.

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

[1] قورين حاج قويدر، رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، على الموقع الإلكتروني: http://infotechaccountants.com تاريخ الإطلاع: 2023/04/15 على الساعة: 18:41.

[2] ساجي فاطمة، مرجع سابق، **ص** 27.

[3] مقال من الموقع الإلكتروني http://ar.m.Wikipedia.org تاريخ الإطلاع: 2023/04/15، على الساعة: 18:53.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المئوية

الفرع الأول: تعريف النسب المالية

النسب المالية أدوات معبرة في التحليل المالي وتتمثل بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهر بوضوح البيانات المالية العادية، شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح، وأن يتم تفسيرها كذلك بالشكل الصحيح، وخلاف ذلك فإن هذه النسب لن تكون ذات مدلول معبر عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة المحللة.[1]

يجب أولا أن نتوقف على تعريف النسب المالية، وبالتالي يمكن ذكرها فيما يلي:

تعرف النسب المالية على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة، وهذا يعني أن هناك عدد لا نهائي منها، وهنا يصبح لزاما على المحلل المالي أن يستخدم مجموعة محدودة من النسب المالية المنسجمة والمتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل.[2]

النسب المالية هي أداة شائعة ومهمة يتم استخدامها بشكل أساسي عن القيام بالتحليل المالي، تتم عملية التحليل باستخدام النسب المالية عن طريق مقارنة عنصرين من البيانات أو القوائم المالية، ومن تم الوصول إلى نتيجة المقارنة وتساعد هذه النتائج على اتخاذ القرارات وتحليل الوضع الحالي.[3]

النسب المالية هي مجموعة من النسب المئوية التي تساهم في قياس كافة العمليات المالية التي تقوم بها المنشآت بالاعتماد على تحليل الأثر المالي المرتبط بها عن طريق استخدام مجموعة من المعادلات الرياضية والقوانين الحسابية المالية للوصول إلى النتائج المطلوبة واستخدمت النسب المالية لأول مرة كأداة من أدوات التحليل المالي في القرن التاسع عشر للميلاد.[4]

---

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار أجنادين للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، **ص** 303.

[2] ساجي فاطمة مرجع سابق، **ص** 32.

[3] المركز التعليمي لإدارة الأعمال، **ماهي النسب المالية وأنواعها وكيفية حسابها**، على الموقع الإلكتروني http://daftra.com تاريخ الإطلاع : 2023/04/13 على الساعة: 21:06.

[4] مجد خضر، التحليل المالي باستخدام النسب المالية، على الموقع الإلكتروني http://mawdoo3.com تاريخ الإطلاع: 2023/04/13 على الساعة: 21:19.

النسب المالية هي "دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسو العلاقة بين عنصر أو عدة عناصر". ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالي، ولكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على وضع المؤسسة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.[1]

يقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين "رقمين" تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة حيث يصعب الاستدلال بكل واحدة منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الاحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة او منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.[2]

الفرع الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

النسب المالية لتحليل قائمة الدخل هي عبارة عن مجموعة من النسب المالية، التي تستخدم لتحليل قائمة الدخل، ولتحليل حسابات النتيجة، نظرا للأهداف المشتركة.[3]

هي وسيلة من وسائل التحليل المالي التي تساعد المحللين الماليين على الوصول إلى النتائج المطلوبة بشكل صحيح ودقيق، لذلك توجد مجموعة من النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي ومن أهمها ما يلي:

- ✓ **نسب السيولة:** وهي مجموعة من القوانين والقواعد الرياضية التي تدرس قدرة الشركة في توفير النقود من أجل الانفاق على العمليات اليومية الخاصة بها، أو من أجل سداد الالتزامات المترتبة عليها خلال مدة زمنية قصيرة، وتعتمد نسب السيولة المالية على تطبيق مجموعة من المعادلات المالية وهي معادلات التداول ومعادلات التدفقات النقدية وغيرها.
- ✓ **نسب الربحية:** وهي مجموعة من القوانين والقواعد الرياضية التي تعمل على قياس مؤشر مدى نجاح الأعمال والنشاطات المختلفة في تحقيق الأرباح لكافة الأطراف المرتبطة بالعمل مثل الغدارة والعملاء والشركاء وغيرهم.

تهتم نسب الربحية بدراسة صافي المبيعات والعوائد التي تم تحقيقها من خلالها سواء لأصحاب العمل، أو المساهمين في إنتاج السلعة أو الخدمة وعادة تطبق النسب الربحية بالاعتماد على تحديد فترة زمنية متوقعة للحصول

[1] ساجي فاطمة، مرجع سابق، **ص** 33.

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، **ص** 44.

[3] وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، **ص** 148.

على الإيرادات المالية بعد طرح السلعة أو الخدمة في السوق المحلي. وتعتمد نسب الربحية على تطبيق مجموعة من المعادلات المالية وهي هامش الربح الإجمالي، وهامش الربح التشغيلي، وغيرها.[1]

المطلب الثالث: التحليل الهيكلي للقوائم المالية

يسمى التحليل الرأسي أيضا، ويعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية، حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة، ويتم ذلك من خلال إعطاء الإجمالي الرقم (100 %) ومن الأمثلة على ذلك التحليل الرأسي لقائمة الدخل حيث تعطي المبيعات (الإيرادات) النسبة المئوية (100 %) وتحسب نسبة البنود الأخرى في القائمة من هذا الرقم، أما في قائمة المركز المالي فيمكن احتساب نسبة كل بند من مجموع البنود التي ينتمي إليها، فعلى سبيل المثال يمكن احتساب نسبة ما تشكله الأصول المتداولة من إجمالي الأصول ونسبة الالتزامات من مجموع الالتزامات وحقوق الملكية للتعرف على مصادر التمويل في المنشأة، كما يمكن تطبيق التحليل العمودي أو الرأسي للبنود على قائمة تكلفة المنتج في الشركات الصناعية، ولعل أهم ما يوفره هذا التحليل توضيحه للأهمية النسيسة للبنود التي تتكون منها قائمة معينة، وكسب الأهمية النسبية للبنود من خلال الصيغة التالي:

وبعد استخراج الوزن النسبي لكل البنود، يقوم المحلل المالي برصد هذه النسب والتعرف على أسباب ارتفاعها او انخفاضها.

الوزن النسبي للبند = قيمة البند/ مجموع البنود التي ينتمي إليها البند

1. التحليل الرأسي لقائمة الدخل

يتم في هذا التحليل نسب مختلفة بنود قائمة الدخل إلى البند الرئيسي في القائمة ألا وهو المبيعات (إيرادات النشاط الرئيسي)، حيث تعطي الرقم (100 %) وينسب إليها كلف المبيعات، ومصاريف التشغيل....إلخ.

يقوم المحلل في هذا النوع من التحليل بداية من التأكد من صلاحية القوائم المالية للمقارنة، فبقوم لفحص التبويب المتبع في كل قائمة ويعمل على توحيد هذا التبويب وإلغاء أي تناقض فيه حتى يتسنى له إجراء المقارنة السليمة.

ثم ينتقل المحلل إلى الخطة التالية ألا وهي التحليل.

[1] مجد خضر، **التحليل المالي باستخدام النسب المالية**، على الموقع الإلكتروني http://mawdoo3.com، تاريخ الإطلاع 2023/04/13، على الساعة 21:26.

2. التحليل العمودي لقائمة المركز المالي

يمكن إجراء التحليل العمودي لقائمة المركز المالي بطرق مختلفة حيث يمكن أن يتم ذلك بنسبة البنود إلى مجموع القائمة أو بنسبة كل مجموعة بنود إلى إجمالي القائمة أو نسبة كل بند إلى مجموعته، وتتحدد هذه الطرق حسب الهدف من التحليل.[1]

يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليه وبكلمة أخرى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية وهذا يعني أن مجموع الميزانية سيتحول إلى رقم مئوي مساوي لـ 100 % في كلا الطرفين، أم إذا نسيت العناصر إلى المجموعة التي تنتمي إليها عندئذ يصبح مجموع كل مجموعة مساوي للرقم 100 % وعملية نسب العنصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها يعود إلى غاية التحليل فيما إذا كانت موجهة لمعرفة الوزن النسبي لكل عنصر إلى المجموعة التي ينتمي إليها أم الإثنين معا.

ويمكننا استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة الدخل حيث تنسب كل عناصر قائمة الدخل إلى المبيعات او صافي المبيعات في نفس القائمة كأن تنسب تكلفة المبيعات إلى قيمة المبيعات، ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا أذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة، لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشرا جيدا على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.[2]

يوصف التحليل العمودي بالتحليل الساكن وتظهر هذه الصفة بشكل خاص في هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة، فتصبح المدلولات والمؤشرات التي يتم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة، لذا يحرص المحللون على إجراء التحليل العمودي لأكثر من فترة مالية أو أكثر أو في أحيان أخرى يتم إجراءه مع التحليل الأفقي في آن واحد لتغطية نقاط الضعف فيه.

يتجاهل التحليل العمودي التغير الذي يحصل على البند الرئيسي في القائمة، حيث ينسب لهذا البند باقي البنود الأخرى المختلفة، فعلى سبيل المثال يهمل التحليل الرأسي لقائمة الدخل التغيرات الحاصلة في بند المبيعات

[1] مؤيد راضي خنفر، **غسان فلاح المطارنة، القوائم المالية "مدخل نظري وتطبيقي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، **ص_ص** 100_101.

[2] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، **ص** 38.

نفسه حيث يفترض دائما أنه يساوي 100 % وبالتالي لا يتم رصد التغيرات فيه من فترة إلى أخرى أو من منشأة إلى اخرى مماثلة بالرغم من انه يعتبر من أهم بنود القائمة.

يعتمد التحليل الرأسي على تحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية وقد يكون ذلك في كثير من الأحيان مضللا، فعلى سبيل المثال عندما يلقى الضوء على تغير الوزن النسبي لند من البنود، فإن ذلك لا يعني بالضرورة تغير قيمة البند، وإنما قد يكون ذلك نتيجة لتغير في قيمة المجموعة التي نسب إليها ذلك البند.[1]

الجدول رقم (01_02): تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات

	مؤشرات التحليل	
1. مؤشرات التوازن المالي	2. النسب المئوية	3. النسب المالية
	4. تحليل الهيكلي	

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، **ص** 107.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للفصل المتعلق بالقوائم المالية اتضح لنا أن القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، حيث يتم انجازها عن طريق تحديد مبادئ المحاسبة الواجبة التطبيق على الواقع العملي، والتي تمكن من تلبية احتياجات العديد من المستخدمين في آن واحد باعتبارها أداة مهمة في مساعدتهم في اتخاذ القرارات اللازمة للمؤسسة.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية – مؤسسة سونلغاز المدية -

تمهيد

بعد الإنتهاء من الجانب النظري لابد من ربطه بالجانب التطبيقي، وبهدف اثبات ما هو عملي عن الموضوع، فقد تم الاعتماد على الدراسة الميدانية بمؤسسة سونلغاز المدية بهدف جمع المعلومات الخاصة بالدراسة ومعالجتها وتشخيصها لغرض الوصول إلى نتائج.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

- ✓ **المبحث الأول**: عرض عام لشركة محل الدراسة؛
- ✓ **المبحث الثاني**: التسجيل المحاسبي للفاتورة باستخدام معلومات المحاسبة.

المبحث الأول: عرض عام للشركة محل الدراسة

سنقدم في هذا المبحث عرض عام للشركة محل الدراسة في إطار منهجي، وذلك من خلال عرض الشركة القابضة ومجمع سونلغاز، عرض الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء وال غاز SDC-SPA(فرع سونلغاز) والتعرف على مهامها وإسناداتها، وفي الأخير تقديم مديرية التوزيع بالمدية (وحدة تابعة لـ SDC-SPA) من خلال عرض الهيكل التنظيمي للمديرية والتعرف على كل قسم، وصولا إلى قسم المالية والمحاسبة مكان إجراء هذه الدراسة.

المطلب الأول:عرض الشركة القابضة والمجمع سونلغاز[1]

الفرع الأول: عرض الشركة القابضة (Le Holding SONELGAZ)

تكرّس القوانين الجديدة للشركة القابضة سونلغاز مبدأ المجمع الصناعي، ويتكون من سونلغاز **SPA**وشركاتها التابعة. وبما أن الأنشطة التشغيلية قد تم تحويلها إلى شركاتها، فإن شركة **Sonelgaz**القابضة (**Holding**) الآن تقود المجمع من خلال ممارسة مهام السياسة والاستراتيجية. على هذا النحو، فإنها تضع وتنفذ استراتيجية التنمية للمجمع ككل والسياسة المالية والموارد البشرية. كما تهدف إلى إدارة المحفظة ومراقبة تطبيق اللوائح وتنفيذ مهام التدقيق الداخلي والتفتيش.

إذا، ولضمان مهامها الجديدة، لدى Sonelgaz بنية ماكرو جديدة ومنظمة جديدة، وتنقسم كما يلي:

- ✓ تقسيم صناعات الطاقة Le Pôle des Industries Energétiques (PIE)

المسؤول عن مراقبة الشركات SPE،SKTM ، GRTG، OS، CEEG، SDC، SKS، SKT، SKB، SKD،AOMc ، وكذلك المساهماتفيالشركات AEC، TMBT، SKHو NEAL.

- ✓ تقسيم الأنشطة الصناعية والأشغال والخدمات Le Pôle des Activités Industrielles، Travaux et Services (PITS)
- ✓ المسؤول عن مراقبة الشركات KAHRAKIB، KAHRIF، KANAGHAZ، INERGA، ETTERKIB، SOPIEG، TRANSMEX، SAT INFO، SMT، SOGC، MPV، HMP IFEG، ELIT، CREDEG، AMC،

[1] الموقع الإلكتروني: www.sonelgaz.dz.

HYENCO ،GEAT ،CASEG ،MEI ،ROUIBA ECLAIRAGE

والمساهمات في الشركات ALGESCO، BAOSEM، COMINTAL.

- ✓ مديرية الأمن الداخلي La Direction de Sûreté Interne (DSI)
- ✓ مسؤولة عن مراقبة الشركات SWAT، SAR، SAT، SAH،

وعلاوة على ذلك، إدارة الموارد البشرية أصبحت الإدارة التنفيذية لقطاع الموارد البشرية والتطوير التنظيمي، Exécutive du Capital Humain et du Développement de l'Organisation (DCH)، وتأخذ تحت رعايتها أنشطة تطوير الأنشطة.

وتتمثلالمهمة العامة لـ (DCH) في:

- ✓ تحديد وإدارة سياسات الموارد البشرية، وكذلك الرسوم المتحركة لقسم الموارد البشرية والدراسات التنظيمية لشركات مجمع Sonelgaz.
- ✓ تحديد ونشر سياسات الموارد البشرية والتنظيم بطريقة مجتمعة لجميع أنشطة وشركات المجمع.
- ✓ إدارة المواهب.
- ✓ الحوار الاجتماعي حول التوجهات الاستراتيجية.
- ✓ تنمية الموارد البشرية والتدريب، وأنظمة التقييم، والتعويض.
- ✓ مصاحبة للتحولات والمنظمات وظروف العمل.
- ✓ إدارة تنفيذ أدوات وعمليات الموارد البشرية المشتركة بالإضافة إلى تلك الخاصة بالمنظمة في جميع أنحاء شركات المجمع.

الفرع الثاني: عرض المجمع (Le Groupe SONELGAZ) [1]

خلال السنوات القليلة الماضية، كانت SONELGAZ تعيش مرحلة مهمة بشكل خاص في تاريخها. ومن الآن فصاعدا، انتهت إعادة هيكلة سونلغاز، بعد صدور القانون رقم 01/02 في 05 فب راير2002، مع إنشاء جميع الشركات التابعة.

[1] الموقع الإلكتروني: www.Sonelgaz.dz .

التنظيم الجديدة الذي تم تحقيقه في فب راير2017، أُنشِأَ Sonelgaz كمجمع صناعي مؤلف من 16 شركة فرعية. ونتيجة لذلك، تشكلت قطاعات أعمالها الأساسية: إنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء، ونقل وتوزيع الغاز عبر القنوات.

ولتحقيق ذلك يعول المجمع على الشركات الآتية:

- ✓ شركة إنتاج الكهرباء(SPE).
- ✓ شركة الكهرباء والطاقات المتجددة (SKTM).
- ✓ شركة هندسة الكهرباء والغاز (CEEG).
- ✓ شركة تسيير شبكة نقل الكهرباء (GRTE).
- ✓ شركة تسيير شبكة نقل الغاز (GRTG).
- ✓ النظام الكهربائي للمشغل(OS)، المسؤول عن إجراء نظام إنتاج / نقل الكهرباء.
- ✓ الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز(SDC).

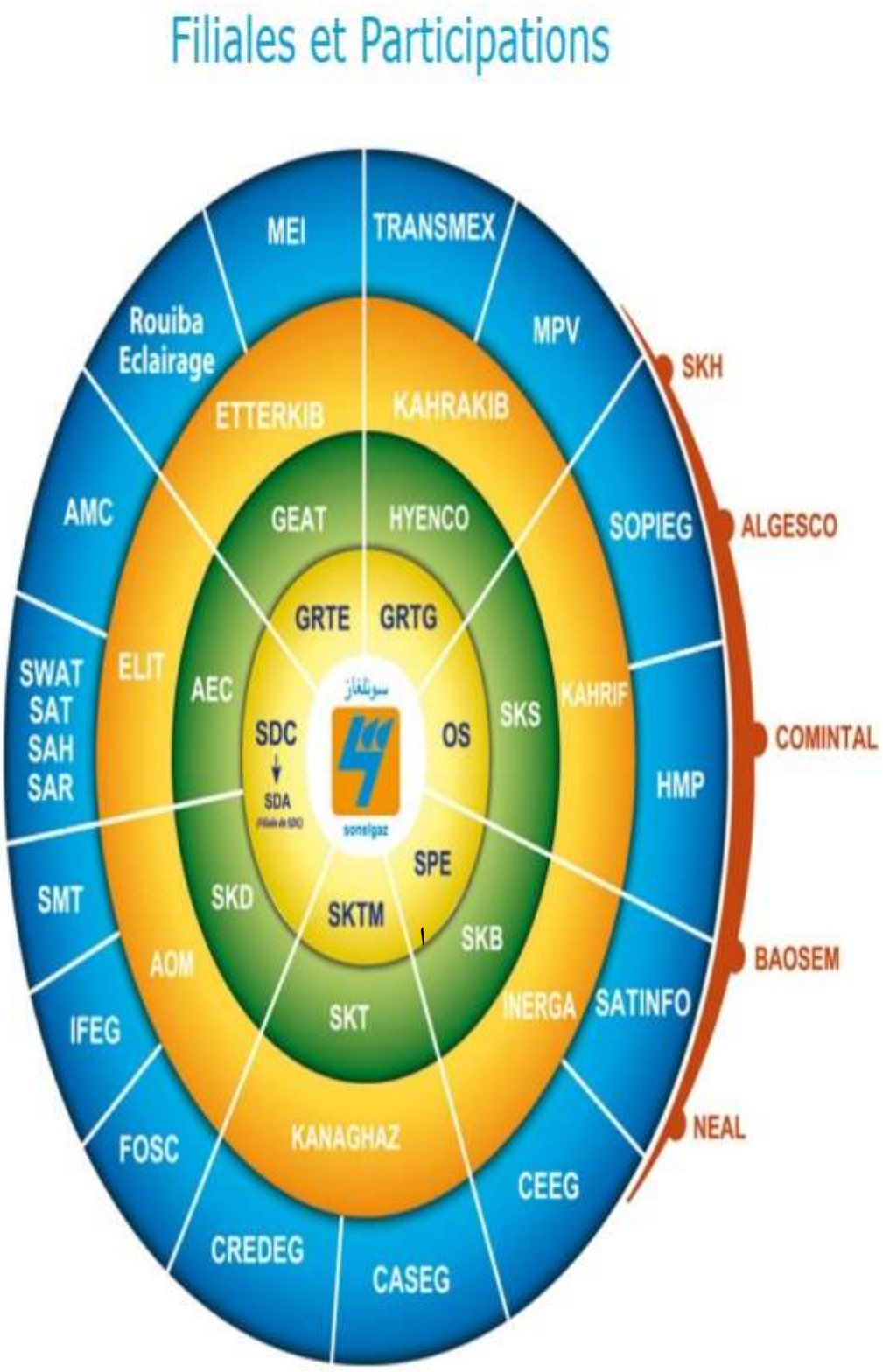
تختص الشركات Kahrif، Kahrakib، Etterkib، Inerga وKanaghazفي مجال إنجاز البنية التحتية للطاقة (الهندسة والتركيب الصناعي وإنجاز الشبكات ...).

إضافة إلى ذلك، فإن الفروع المتخصصة في الأعمال الجانبية مسؤولة عن الأنشطة المساعدة، مثل صيانة معدات الطاقة، وتوزيع معدات الكهرباء والغاز، والنقل والمناولة الاستثنائيين إلخ.

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك Sonelgaz أيضًا حصصًا في الشركات التي يرتبط نشاطها التجاري بقطاع الكهرباء والغاز.

ويحتل المجمع مركزًا متميزًا في اقتصاد الدولة، بصفته المسؤول عن تزويد أكثر من ستة ملايين أسرة بالكهرباء وثلاثة ملايين بالغاز الطبيعي، وهي تغطية جغرافية لأكثر من 99٪ في معدل الكهرباء و59 ٪ لتغلغل الغاز.

الشكل(01_03): بوابة شركات المجمع سونلغاز



المصدر: الموقع الإلكتروني: www.Sonelgaz.dz

المطلب الثاني: عرض الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز SDC-SPA[1]

الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (بالاختصار SDC-SPA)، هي شركة فرعية من بين الـ 16 فرع لمجمع سونلغاز.

وتتكون من 53 مديرية توزيع (في شكل وحدات)، تغطي إقليم 47 ولاية باستثناء ولاية الجزائر العاصمة التي تغطى من طرف شركة التوزيع الجزائر SDA-SPA، والتي تعتبر بدورها فرع من المجمع، وتحتوي هذه الأخيرة على أربعة مديريات للتوزيع.

الفرع الأول: تاريخ الإنشاء

إن إنشاء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، مرتبط بتفعيل نظم القانون 01/02 في 2002/02/05 المذكور سابقا، والمتعلق بالكهرباء وبتوزيع الغاز عبر القنوات.

وسمحت التغيرات الاقتصادية الناتجة عن تطبيق هذا القانون بمرور سونلغاز إلى قابضة شركات (Holding de Sociétés) تمارس مهن مختلفة. وبدخول سونلغاز في إجراءات التفرع (Processus de filialisation) أنشأت الشركة الفرعية – سونلغاز التوزيع للوسط – Sonelgaz Distribution Centre – بالاختصار SDC في جانفي 2006 في شكل – شركة ذات أسهم فرع من مجمع سونلغاز، ومقرها الاجتماعي متواجد بشارع محمد بوضياف، بالبليدة.

وعرف شهر أفريل 2009 المرحلة الثانية من إجراءات إعادة الهيكلة والتي مست شعار الشركة: (Le logo) وتغيير اسم الشركة ليصبح : شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط Société de Distribution de l'Electricité et du Gaz du Centre, par abréviation SDC''، والإبقاء عليها كفرع من مجمع سونلغاز.

بعد ذلك وكمرحلة أخيرة من مراحل تطبيق إعادة الهيكلة، تم في مطلع سنة 2017 ضم شركة التوزيع للغرب وكذا شركة التوزيع للشرق الى شركة التوزيع للوسط، لتصبح: الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز Société'' Algérienne de Distribution de l'Electricité et du Gaz -SDC-SPA

الفرع الثاني: المهام

الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز SDC-SPA، مكلفة في إطار المهام المسندة إليها، بتوزيع الطاقة الكهربائية والغازية، وبتلبية حاجيات الزبائن وفقا لشروط التكلفة، نوعية الخدمة والأمان.

[1] الموقع الإلكتروني: www.sonelgaz.dz .

الفرع الثالث: الإسنادات

- ✓ ضمان جودة واستمرارية الخدمة؛
- ✓ استغلال وصيانة شبكات توزيع الكهرباء والغاز؛
- ✓ تطوير شبكات الكهرباء والغاز لما يسمح بربط زبائن جدد؛
- ✓ ضمان الأمان والفعالية لهذه الشبكات؛
- ✓ ضمان التوازن بين العرض والطلب فيما يخص الطاقة؛
- ✓ تسويق الكهرباء والغاز.

الفرع الرابع: تقديم مديرية التوزيع بالمدية

الشكل رقم(02_03): الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع



المصدر: وثائق الشركة، مقدمة من طرف رئيس مصلحة الشؤون القانونية.

- ✓ **مدير التوزيع:** يمثل مدير التنظيم قمة الهرم في المؤسسة، وهو مكلف في حدود صلاحياته بضمان توزيع الطاقة الكهربائية والغازية وإيصالها إلى زبائن المؤسسة في أحسن الظروف والنوعية الجيدة والاستمرارية في التقديم، والسعر المناسب.
- ✓ **الأمانة العامة:** دورها التنسيق وتوزيع المراسلات وتوجيهها بين الأقسام ومصالح الشركة.
- ✓ **مصلحة الشؤون القانونية:**

- تعد الممثل القانوني للشركة أمام القضاة (المحكمة، المجلس القضائي، المحكمة العليا)؛
- يتابع تنفيذ القرارات القانونية؛
- يتكفل بكل القضايا القانونية مثل رفع دعوى حول التعدي على ممتلكات الشركة أو الشكاوى ورفع الدعوى ضد المديرية من طرف الزبائن؛
- يساعد كل الأقسام في القضايا ذات الطابع القانوني (رفع دعوى قضائية)؛
- تنظيم المعلومات القانونية وتقديمها وقت الضرورة.

- ✓ **مهندس الأمن HSE** يقوم بالمهام التالية:

- إعداد مخطط الزيارات المبرمجة للنشاطات التحسيسية؛
- تحضير اجتماعات لجنة النظافة والأمن على مستوى المديرية؛
- السهر على تطبيق كل إجراءات الوقاية في مجال النظافة والأمن؛
- إعداد إحصائيات حول حوادث الغاز والكهرباء مع المصالح التقنية.

- ✓ **ملحق الاتصال** يقوم بالعديد من المهام نذكر منها ما يلي:

- تحضير وتنظيم المعلومات الموجهة إلى الجمهور والزبائن باستعمال كل الوسائل المتاحة؛
- المشاركة مع المديرية العامة في التظاهرات التجارية؛
- اقتراح مواضيع الإشهار وإعلام الزبائن حسب الطبيعة المحلية؛
- ربط علاقات وثيقة مع كل أنواع وسائل الاتصال.

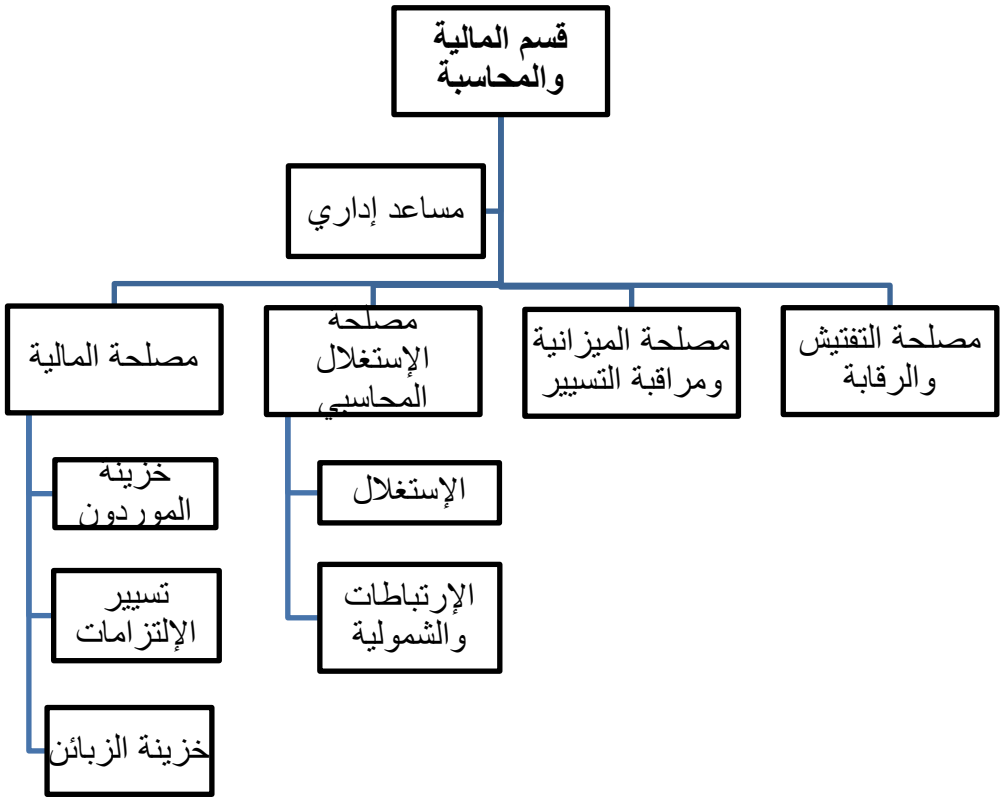
- ✓ **مساعد الأمن الداخلي للمؤسسات:** ويقوم بالمهام التالية:
  - المتابعة الميدانية لكل المقاييس الأمنية داخل المديرية (الحراس، الجدران...الخ)؛
  - تقديم تقرير دوري إلى المسئولين حول الوضعية الأمنية للمديرية ومختلف وكالاتها؛
  - إعداد تقرير فوري بعد حدوث أي طارئ مباشر؛
  - إعداد مخطط الأمن الداخلي بالتعاون مع المصالح الأمنية لولاية.
- ✓ **قسم تقنيات الكهرباء:** يهتم بمراقبة واستغلال الشبكات الكهرباء، الصيانة، تطوير الشبكة والقيام بالأشغال تحت التوتر (الكهرباء).
- ✓ **قسم تقنيات الغاز:** يهتم بمراقبة واستغلال الشبكات الكهرباء، الصيانة وتطوير الشبكة.
- ✓ **قسم دراسات تنفيذ أشغال الكهرباء والغاز:** وأغلب مهامه بالميدان:
  - يقوم بكل ما يتعلق بالدراسة كالموقع والمخططات.
- ✓ **قسم الإدارة والصفقات:**
  - مكلف بإنشاء الطلبات الخاصة برخص الحفر والبناء واستقبال مخطط التشفير الخاص بمقدار الأشغال المرسل من مصلحة الدراسات، وغيرها من مهام تخصص السوق والبرمجة؛
  - تسيير القروض الخاصة بأمر الدفع ومتابعة تنفيذها؛
  - استقبال وإجراء الأمر بالدفع لكل فواتير المؤسسات المنفذة للمشاريع؛
  - إنشاء عناصر الإحصاء الخاصة بتحقيق المشاريع-التقنية والمالية؛
  - فتح وإغلاق رخص البرامج.
- ✓ **قسم العلاقات التجارية:** يضم هذا القسم مجموعة من الوكالات تجارية: اثنان منها داخل مدينة المدية، و(06) ستة موزعة على إقليم الولاية، إضافة إلى (03) ثلاث مصالح:
  - **مصلحة تطوير المبيعات:** وهي مصلحة مسؤولة على متابعة طلبات الزبون (التوتر المتوسط والضغط المتوسط) ومختلف الوثائق الخاصة بالإيصالات الجديدة أو إحداث تغيرات على مستوى الشبكة، إضافة إلى فوترة كل الأشغال الخاصة بطلب الزبون الجديد أو زبون مشترك.
  - **مصلحة التحصيل:** تهتم بكل أمور الزبائن وملفاتهم مثل فوترة وتحصيل الديون.
  - **مصلحة الحسابات الكبرى:** تهتم بكل ما يتعلق بزبائن الضغط العالي للغاز والتوتر العالي للكهرباء، من الجانب التجاري.

- ✓ **قسم تسيير أنظمة الإعلام الآلي:** يقوم هذا القسم بـ:
  - تسيير وصيانة عتاد الإعلام الآلي على مستوى المديرية والمصالح التقنية التابعة لها.
  - طبع الفواتير الخاصة بالكهرباء والغاز.
  - تطوير المعلوماتية.
  - تحليل إحصائيات المشتريات والمبيعات.
- ✓ **قسم الموارد البشرية:** يهتم بـ:
  - تسيير تكوين الموظفين وتأهيلهم.
  - تسيير الموارد البشرية كالتوظيف، الحضور، الغياب، العطل، الأجور.
- ✓ **مصلحة الشؤون العامة:** وتتمثل مهامها في:
  - تسيير الوسائل المادية.
  - مراقبة وتسيير النظافة وصيانة المقرات.
  - تسيير بريد المديرية.
  - السهر على تسيير الممتلكات المتنقلة.
  - تموين مختلف المصالح.
  - الاهتمام بالمشتريات.
  - تنظيم حظيرة السيارات كالتأمين، المتابعة، الوقود.
- ✓ **قسم تخطيط الكهرباء والغاز:** وتتمثل مهامه في:
  - إنجاز المخطط الرئيسي لشبكة الكهرباء والغاز للمديرية.
  - دراسة المخططات لإعادة التخطيط لشبكات الغاز والكهرباء.
  - ضمان احتياجات المديرية بكل الدراسات الخاصة (ضياع الطاقة).
  - إنجاز طلبات الربط.
  - تشكيل بنك معلومات لاحتياجات الدراسات الخاصة بالكهرباء والغاز.
- ✓ **قسم المالية والمحاسبة:** ويقوم بالمهام التالية:
  - تتبع حسابات الخزينة ومراقبة الظروف البنكية.
  - إعداد التنبؤات للخزينة على المدى القصير.

- الرقابة على صناديق الوكالات التجارية.
- إجراء مركزية الصناديق.
- إعداد الميزانية السنوية.
- إنجاز لوحة القيادة وميزانية النشاط.
- ضمان متابعة ومراقبة العمليات المحاسبية.

بما أن دراستنا الميدانية أجريت على مستوى قسم المالية والمحاسبة، سنقوم بعرض هيكل القسم، وهو كالتالي:[1]

الشكل رقم (03_03): الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



المصدر: وثائق الشركة، مقدمة من طرف رئيس قسم المالية والمحاسبة.

المطلب الثالث: إعادة هيكلة مجمع سونلغاز

تطبيقا لتعليمات السلطات العمومية. باشرت سونلغاز عملية إعادة هيكلة شاملة تهدف أساسا إلى ترشيد النفقات والتحكم في التكلفة ورفع الكفاءة في ممارسة مختلف المهن وتجميع الموارد، من شأنها استحداث هيئات أكثر قوة ذات قيمة مضاعفة قادرة على ضمان التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

[1] مقابلة مع السيدان: زنياني محمد (محاسب)، مسعود ساسان (رئيس قسم المالية والمحاسبة) بتاريخ: 10 أفريل 2023 على الساعة: 14:00.

ولهذه لغاية تقرر إعادة هيكلة الشركة القابضة سونلغاز لتمكينها من ممارسة دورها كمراقب عملياتي أكثر فعالية. وتكريس مبدأ العودة إلى التركيز على مهنها الأساسية القاعدية وإعادة تنظيم شركات الاشغال وشركات الخدمات والصناعات.

كل هذه العمليات التي تم الشروع فيها منذ جانفي 2022 سمحت بتخفيض عدد الشركات التابعة لمجمع سونلغاز بشكل كبير، والتي انتقلت من 26 شركة في 31 ديسمبر 2021 إلى 14 شركة تحوز سونلغاز على نسبة 100% من رأس مالها.

وقد أدت هذه التحولات الهيكلية إلى إعادة التركيز الأمثل للأنشطة على المهن الأساسية للمجمع وكذا تحقيق تنظيم قادر على جعلها أكثر حيوية ونجاعة.

للتذكير فقد كان مجمع سونلغاز يتكون من 44 شركة في عام 2017 بما فيها شركات بمساهمة وأخرى بالشراكة.

ومن أجل التقرب أكثر من زبائنها وتلبية متطلباتها ولتثمين خبرتها المهنية، قررت سونلغاز وعلى غرار الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (SADEG) التي أصبحت "**سونلغاز للتوزيع**"، تغيير تسميات شركات الفروع على النحو التالي:

- الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء(SPE)، التسمية الجديدة "سونلغاز-لإنتاج الكهرباء"؛
- شركة كهرباء والطاقات المتجددة (SKTM)، ثم تغيير تسميتها لتصبح "سونلغاز-طاقات متجددة"؛
- الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء(GRTE)، ثم تغيير تسميتها لتصبح "سونلغاز-نقل الكهرباء"؛
- الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الغاز(GRTG)، تم تغيير تسميتها لتصبح "سونلغاز-نقل الغاز"؛

وتجدر الإشارة إلى أن إعادة هيكلة المجمع أفضت إلى نشأة شركتي (KAHRAGAZ) "شركة الاشغال الكبرى للكهرباء والغاز" و(INERKIB) "شركة إنجاز المنشآت الطاقوية والصناعية" الناتجة على التوالي عن الادماج والاستيعاب من قبل (KAHRAKIB) ل(KAHRIF) و(KANAGHAZ) وإدماج واستيعاب (ETTERKIB) من قبل (INERGA)، تهدف هذه العمليات إلى تعزيز نموها وزيادة الفعالية والكفاءة والأداء وذلك من خلال تحسين وتوحيد مواردهما ووسائلهما واكتساب الجاذبية الاقتصادية والحصول على حصص أوفر في السوق.

كما تم نقل أنشطة شركة صيانة المركبات والخدمات (MPV) إلى سونلغاز-التوزيع بالإضافة إلى شركات فرعية أخرى.

في مرحلة لاحقة، تقرر إدماج واستيعاب شركات (ELIT) و(TRANSMEX) من طرف (SOPIEG) وبالتالي نشأت شركة جديدة تحت تسمية "سونلغاز-خدمات" كما سيتم إلحاق أنشطة طب العمل والتوريدات وتأهيل المعدات والمخابر وكذا خدمات النقل وأعمال الطباعة والنسخ والنشاط السمعي البصري بهذه الشركة.

كما تقرر إنشاء الشركة الجزائرية للصناعات الكهربائية والغازية، المسماة (SAIEG)، الناتجة عن إدماج واستيعاب (MEI) و(AMC) من قبل (ROUIBA ECLAIRAGE). كما سيتم إلحاق أنشطة تصنيع لوحات الضغط المنخفض بهذه الأخيرة.

وفيما يخص شركة "عزبة المزارعين" (MAS DES PLANTEURS)، فسيتم حلها وتحويلها إلى مركز عائلي تابع لصندوق الخدمات الاجتماعية والثقافية لعمال صناعات الكهربائية والغازية (FOSC).

وعلى مستوى الشركة القابضة. وبغرض ممارسة دورها كمراقب عملياتي ومخطط للسياسات العامة بالمجمع، قررت سونلغاز استحداث المديرية المركزية للبحث والتطوير والمديرية المركزية للممتلكات.

أخيرا، تؤكد سونلغاز التزامها بالحفاظ على جميع المكتسبات الاجتماعية والمهنية لموظفيها ومنحهم فرصا جديدة لتطوير مسارهم المهني.

المبحث الثاني: التسجيل المحاسبي للفاتورة باستخدام المعلومات المحاسبية

انتهزت مجموعة CDA الفرصة لإعادة تصميم **SGC** الذي كان ينتج عنه أرصدة حسابات لا يمكن تبريرها بشكل صحيح، لتعزيز الحاجة ي وجود حسابات عملاء إضافية نسمح بمزيد من الشفافية فيا يتعلق بالادارة التجارية ، وتعويض النقص في النتائج السابقة، حيث قاموا بتصميم نظام آخر يصممه CRMS وهو نظام شامل ومتكامل جمع بين جميع العمليات التي تقوم بها الشركة (شراء، بيع، استشارات) في نظام واحد بعد أن كانت في السابق كل عملية لها نظام معلوماتي وحدها.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبية CTC

الفرع الأول: مفهوم نظام CTC

للوصول إلى تعريف شامل لنظام المعلومات المحاسبي CTC لابد من التعرف على بعض من مهامه والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ له دور أساسي في تسيير الدخل التجاري للمؤسسة والتدفقات النقدية؛
- ✓ يقوم بتسجيل مدفوعات العملاء الذين يتعاملون مع المؤسسة؛
- ✓ يقوم بتصحيح ومعالجة الفواتير داخل المؤسسة؛
- ✓ يقوم بمنح تقرير عن الوضعية الحالية.

ومن خلال ما سبق يعطآ التعريف كما يلي:

يعد نظام CTC من أهم الأنظمة المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسة من خلال تصحيح ومعالجة الفواتير، كما له دور أساسي في تسيير خزينة المؤسسة.

الفرع الثاني: وحدات نظام المعلومات CTC

يتكون نظام المعلومات CTC من وحدتان أساسيتان تدرج في الصفحة الرئيسية للنظام ويشمل:

أ. **وحدة الإدارة:** تمثل المكتب الخلفي للنظام ومن خلاله يمكن الربط بين مختلف مستخدمي النظام ويوفر للمستخدم ما يلي:

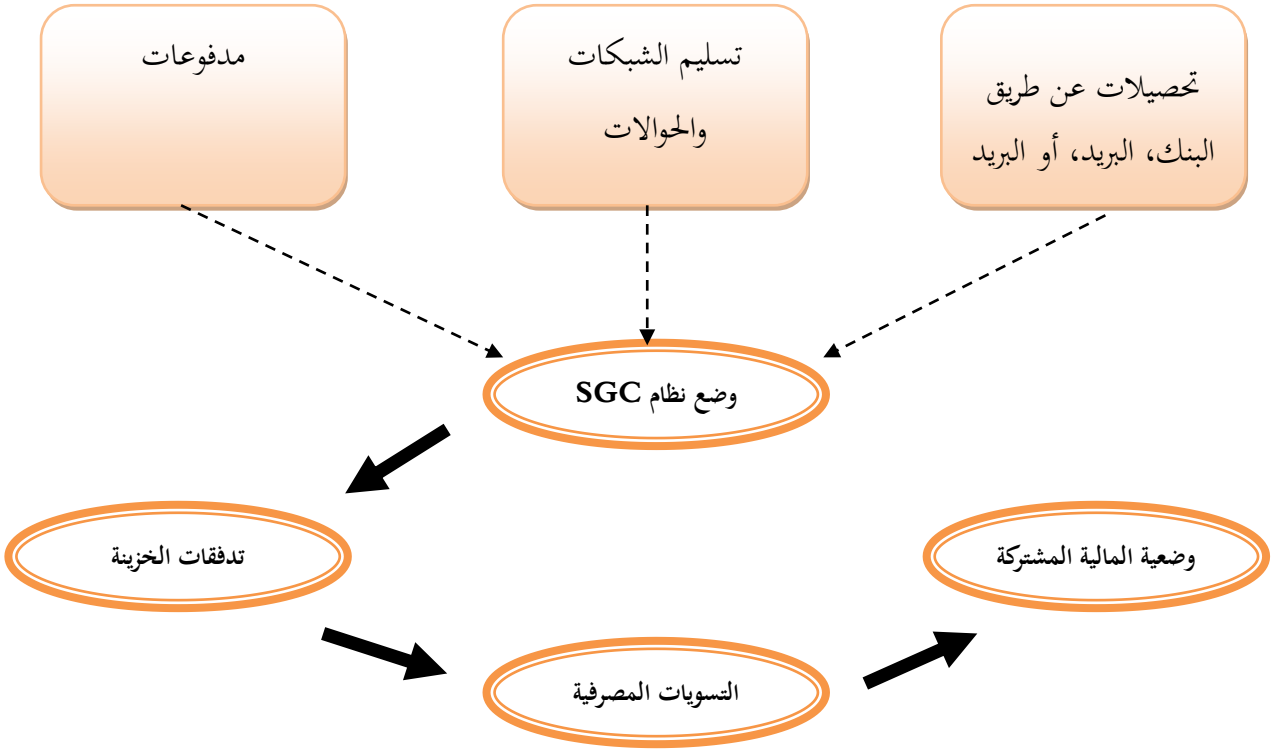
- ✓ إدارة المستخدمين؛

- ✓ إدارة الملف الشخصي؛
- ✓ إدارة الوحدات التنظيمية؛
- ✓ إدارة المهام؛
- ✓ إدارة الأخطار؛
- ✓ إدارة المرونة؛
- ✓ إدارة الاتصال.

ب. وحدة الوظيفية: تشمل الوحدة المحاسبية المساعدة للعملاء، تجمع بين وظائف المعاينة وعرض الأجزاء المساعدة، وتشمل الأجزاء التجارية المسجلة في الواجهة SGC والوثائق المالية المسجلة في نظام MALIYA وتسجيلها مجانا.

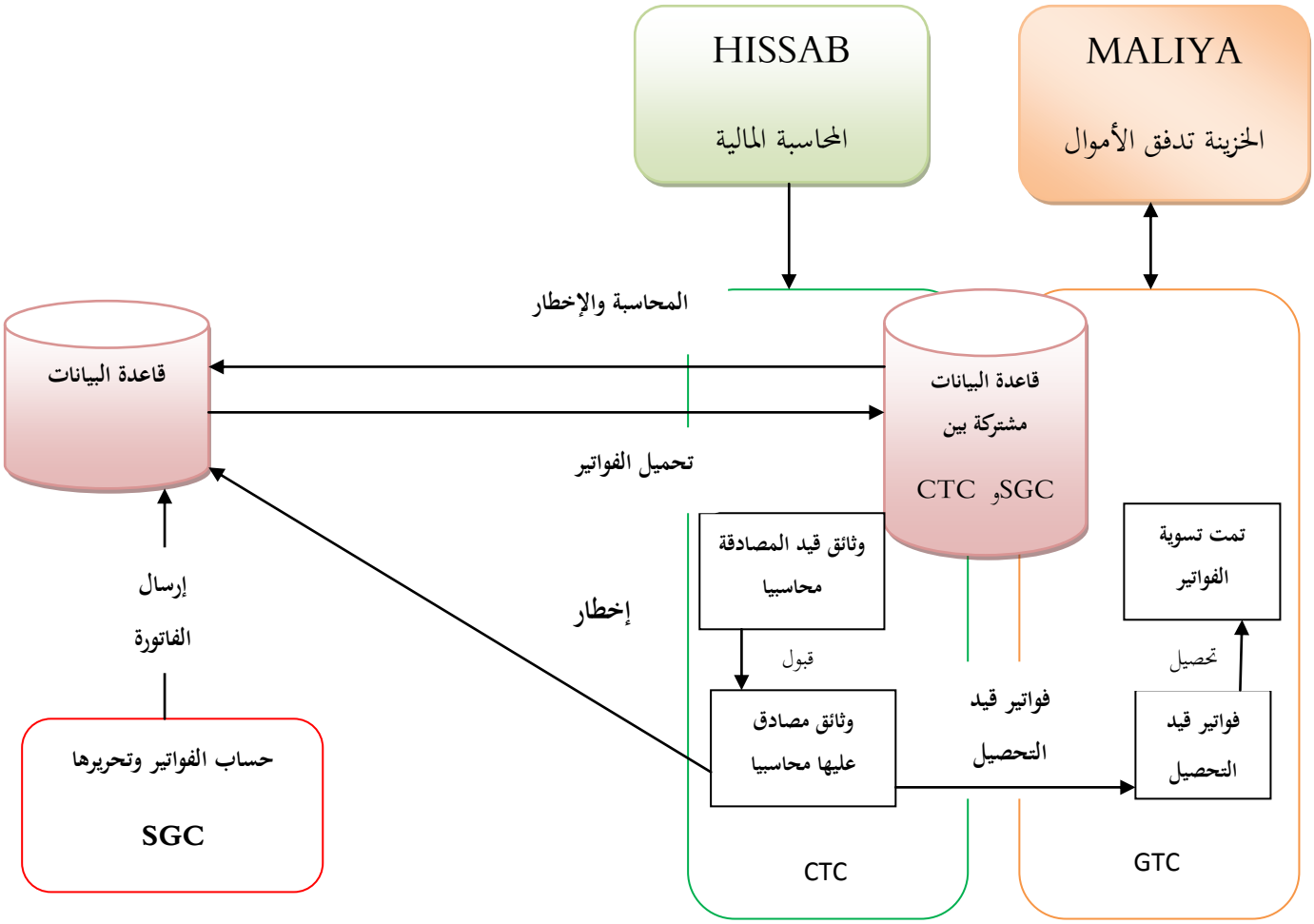
- ✓ **واجهة SGC**: هي الربط بين نظام SGC و GTC الذي يعمل على تحليل الفواتير ثم تسجيلها قبل التحصيل.
- ✓ **التسجيل اليدوي**: عند ظهور قائمة مجموعة الفواتير يحصل المستخدم عند طلب الفواتير عن طريق زر التحصيل.
- ✓ **التحصيل التلقائي**: هو إجراء يخطط له المسؤول يؤدي إلى تحصيل تلقائي للفواتير وفقا للتوقيت.
- ✓ **واجهة MALIYA**: تمثل الربط بين GTC و CTC من خلال واجهة MALIYA، يمكن للمستخدم الاطلاع على يوميات التحصيل وعند تحصيل الفواتير في نظام SGC يتوجب على المستخدم مراقبة المحفظة التجارية.

الشكل رقم (04_03): تفاعل نظام MALIYA مع نظام SGC



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات مقدمة من مؤسسة سونالغاز المدية.

الشكل رقم (**05_03**): تفاعلات نظام CTC



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات شركة سونالغاز المدية.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ هناك تفاعلات بين أنظمة CRMS حيث أن:

- ✓ ينتج عن تفاعل SGC و CTC نفس قاعدة للبيانات.
- ✓ تفاعل SGC و CTC غير مباشر لأن جميع التبادلات بين النظامين تمر عبر نظام CTC.
- ✓ تفاعل GTC وMALIYA يرسل نظام GTC الشبكات المدفوعة إلى نظام MALIYA ثم يقوم بجميع التحويلات.

الفرع الثالث: ارتباط نظام المعلومات المحاسبي CTC بالفوترة

لنبين هذا الارتباط سنضع بين أيدينا نموذج فاتورة وسنتطرق إلى أهم عناصرها:

عناصر فاتورة الكهرباء والغاز

تحتوي فاتورة الكهرباء والغاز على ثلاثة أقسام وهي:

- ✓ **القسم العلوي:** تدرج فيه كل المعلومات التي تخص المؤسسة مع الزبون.
- ✓ **القسم الأوسط:** ينقسم إلى قسمين هما قسم يخص معلومات عقد الزبون مع المؤسسة ويسمى"عقودكم" والقسم الآخر يوضح استهلاك الزبون للطاقة والمبلغ متضمن الرسم الواجب الدفع ويسمى "استهلاكاتكم".
- ✓ **عقودكم:** فيه جانبين جانب خاص بالكهرباء وجانب خاص بالغاز، ويحتويان على العناصر التالية:
  - رقم العداد وهو الرقم الذي يميز عدادات الزبائن عن بعضها البعض
  - **تعريفه:** هو نوع الزبون المستهلك للطاقة، حيث يحدد استهلاكه وفقا لساعات الاستهلاك.
  - **استطاعة وتدفق:** تعبر الاستطاعة عن كمية الكهرباء، أما التدفق عن كمية الغاز.
  - **المعامل:** يحدد من طرف وزارة المالية (قسم ضبط الكهرباء والغاز).
  - **البيان السابق أو البيان الجديد:** للحصول على الكمية المستهلكة من الغاز والكهرباء يجب طرح البيان السابق من البيان الجديد.
  - **الشطر الأول، الثاني، الثالث، الرابع:** وتعبر عن سقف الكمية المستهلكة من الكهرباء والغاز تحدده المؤسسة.
  - **الرسم على القيمة المضافة المخفض 9%** : وتحسب على الشطر الأول الثاني.
  - **الرسم على القيمة المضافة العادي 19%**: وتحسب على الشطر الثالث والرابع.
- ✓ **استهلاكاتكم:** تحتوي على كيفية حساب المبلغ الواجب دفعه من الاستهلاك للكهرباء والغاز مع احتساب جميع الرسوم.
- ✓ **القسم السفلي:** نجد فيه المعلومات التي تخص استهلاك الزبون للطاقة (كهرباء وغاز) مع متوسط الاستهلاك كما يحتوي أيضا على:
  - ➢ المبلغ الواجب الدفع المتضمن الرسم مكتوب بالحروف.

- تاريخ آجال الدفع.
- الرمز البريدي CBP والرمز البنكي EBB.
- موقع المؤسسة.

المطلب الثاني: تسوية حسابات الزبائن (مبيعات الكهرباء والغاز)

أولا: مرحلة الإصدار الالكتروني للفاتورة

تتمثل هذه المرحلة في الحصول على الكمية المستهلكة وذلك عن طريق الوكالة التجارية التي تقوم بدورها بإرسال فريق من العمال إلى مولدات الزبائن لاستخراج بيان السابق والبيان الجديد وطرحهم من بعضهما البعض لايجاد الكمية المستهلكة، ويتم الحساب تلقائيا عن طريق نظام المعلومات، يتم تحصيل الفواتير تلقائيا من الوكالة التجارية إلى مركز المحاسبة عن طريق نظام CTC عندمايتم التحقق من صحة الفواتير تسجل في نظام HISSAB ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

1. التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز توتر /الضغط المنخفض يكون التسجيل كالتالي:

الجدول رقم (01_03): التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز توتر/ الضغط المنخفض

مدين	دائن	2023/03/06	مدين	دائن
41100411		ح/ الزبائن، مبيعات الكهرباء والغاز توتر/ ضغط المنخفض.	54838812.91	
	479820	*حساب وسيط قبل الاصدار. ← الإصدار الالكتروني للفاتورة مجموعة (43264349)		54838812.91

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات مؤسسة سونالغاز المدية 2023 (**الملحق رقم 03**).

2. التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز توتر /ضغط المتوسط يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

الجدول رقم (02-03): التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز توتر/ضغط المتوسط

مدين	دائن	2023/05/10	مدين	دائن
4110042		ح/ الزبائن، مبيعات الكهرباء والغاز توتر/ ضغط العالي.	6360096.57	
	479823	*حساب وسيط قبل الاصدار. ← الاصدار الالكتروني للفاتورة رقم (43090520231)		6360096.57

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات مؤسسة سونالغاز المدية 2023 (**الملحق رقم 04**).

3. التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز توتر/ضغط العالي يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

الجدول رقم (03_03): التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز توتر/ضغط العالي

مدين	دائن	2023/05/11	مدين	دائن
4110043		ح/ زبائن، مبيعات الكهرباء والغاز توتر/ ضغط العالي.	2907666.81	
	479843	*حساب وسيط الالكتروني للفاتورة. ← الإصدار الالكتروني للفاتورة مجموعة (43020520231)		2907666.81

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات مؤسسة سونالغاز المدية 2023 (**الملحق رقم 05**).

ثانيا: مرحلة تعيين مبيعات الغاز والكهرباء

بعد الاصدار الالكتروني للفاتورة يتم تحميلها من نظام الفواتير من قبل المحاسب، ويتم تسجيل مبيعات الشركة من الكهرباء والغاز قبل تحصيلها من الزبائن مع احتساب الرسم على القيمة المضافة، ويكون التسجيل المحاسب كالتالي:

1. التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز التوتر /الضغط المنخفض يسجل القيد التالي:

الجدول رقم (04_03): التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز توتر/ضغط المنخفض

مدين	دائن	2023/03/05	مدين	دائن
479820		ح/ وسيط قبل الإصدار.	54838812.91	
	70104111	مبيعات الكهرباء (Ht).		9361591.66
	70114111	مبيعات الغاز (Ht).		299916.53
	7016	خدمات مقدمة.		8818529.305
	4451801	الرسم على القيمة المضافة المخفض 09%.		13390.65
	4451802	الرسم على القيمة المضافة 19%.		1626855.46
	447534	حقوق الطابع.		818529.305
		← تعيين مبيعات الكهرباء والغاز مجموعة (43264349)		
المجموع			**54838812.91**	**54838812.91**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءان على بيانات مؤسسة سونالغاز المدية 2023 (**الملحق رقم 03**).

ملاحظة: يسجل الفرق في الفاتورة الكهرباء والغاز الضغط المنخفض في دا 70666(خدمات مقدمة) والباقي ينص في دا 447534 (حقوق الطابع).

2. التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز توتر /ضغط المتوسط

الجدول رقم (05_03): التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز توتر/ ضغط المتوسط.

مدين	دائن	2023/05/11	مدين	دائن
479823		ح/ وسيط قبل الإصدار.	636009.57	
	701042	مبيعات الكهرباء (Ht)		698134.56
	701142	مبيعات الغاز (Ht)		4473833.32
	4451802	الرسم على القيمة المضافة 19%.		1012775.30
	44330	حقوق الطابع.		175353.39
		← تعيين مبيعات الكهرباء والغاز المجموعة (43090520231)		
المجموع			**636009.57**	**636009.57**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات مؤسسة سونالغاز المدية 2023 (**الملحق رقم 04**).

ملاحظة: الفرق في الفاتورة يصب في دا 44330 (حقوق الطابع) بمبلغ: 175353.39دج.

3. مبيعات الكهرباء والغاز التسجيل المحاسب لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز التوتر /الضغط العالي

الجدول رقم (06_03): التسجيل المحاسبي لفاتورة مبيعات الكهرباء والغاز توتر/الضغط العالي:

مدين	دائن	2023/05/11	مدين	دائن
479843		ح/ وسيط قبل الإصدار.	2907666.81	
	7010431	مبيعات الكهرباء (Ht)		2900877.23
	7011431	مبيعات الغاز (Ht)		6789.58
	4451802	الرسم على القيمة المضافة 19%.		
	44330	حقوق الطابع.		

		← تعيين مبيعات الكهرباء والغاز المجموعة (43020520231)		
المجموع			**2907666.81**	**2907666.81**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات مؤسسة سونالغاز المدية 2023 (**الملحق رقم 05**).

ملاحظة: مبيعات الكهرباء ومبيعات الغاز سجل مجموعها بمبلغ :2900877.23 دج، وهذا حسب المعطيات المقدمة من طرف مؤسسة سونالغاز، وحساب الرسم على القيمة المضافة مع حساب حقوق الطابع بمبلغ إجمالي 6789.58 دج.

مع العلم فاتورة توتر/ ضغط العالي وضغط المتوسط لا تخضع للرسم على القيمة المضافة المنخفض بل تخضع للرسم على القيمة العادي (19%).

ثالثا: مرحلة تحصيل ديون الزبائن وتحويلها إلى حسابات المديرية

بعد إصدار الفواتير يبدأ الزبائن بتسديد ديونهم إما عن طريق:

- ✓ البريدEBP: (Encainement Bureau de poste)
- ✓ البنكEBB (Encainement Bureau de banc)
- ✓ الموقع الالكتروني: EBW (Encainement Bureau de web)

تمر هذه المرحلة إلى خطوتين:

الخطوة الأولى: يتم ترصيد دا فواتير للتحصيل يجعله مع حساب صندوق الوكالة التجارية ذلك يجعل صندوق الوكالة التجارية وذلك يجعل صندوق الموكالة التجارية مدين ويقابله في جهة الدائن د/ فواتير التحصيل ودا رسم الطابع .

الخطوة الثانية: بعد تحصيل الحقوق يتوجب على تقييد ذلك محاسبا يجعل دا تحويل الأموال و المصاريف الدفع في حساب البنكي مدينا مع دا صندوق الوكالة التجارية دائنا.

وفي هذه المرحلة يتم تحصيل الحقوق من طرف أمين الصندوق الذي يشرف على هذه العملية تم تسجيل تلقائيا في نظام gtc ثم تحميلها من طرف نظام ctcمن من طرف واجهة MALIYA ليتم تسجيلها محاسبا.

عند الانتهاء من المعالجة المحاسبة لفواتير الكهرباء والغاز يقوم مدير المحافظة بتحديث محفظة الحقوق وتحرير تقرير بعكس الوضعية المالية للشركة.

❖ **التسجيل المحاسبي الفاتورة تحصيل ديون الزبائن مع تحويل الحسابات إلى المديرية**

الجدول رقم (07_03): التسجيل المحاسبي لفاتورة تحصيل ديون الزبائن

حساب وسيط قبل الإصدار	دائن	2023/03/06	مدين	دائن
5301751		ح/ صندوق الوكالة التجارية.	4200386.82	
	41100411	زبائن مبيعات الكهرباء والغاز ضغط المنخفض.		1962748.37
	41100421	زبائن مبيعات الكهرباء والغاز ضغط المتوسط.		11086.14
	41100431	زبائن مبيعات الكهرباء والغاز ضغط العالي.		115683.82
	447532	حقوق الطابع.		2110868.49
		← تعيين حقوق التحصيل مجموعة (43128022023)		
512 62600		تحويل أموال الوكالة التجارية. مصاريف الدفع في الحساب الجاري.	2110684.82 208970200	
	5301751	صندوق الوكالة التجارية.		4200386.82

		تحصيل ← الحقوق مجموعة (43128022083)		
المجموع			**4200386.82**	**4200386.83**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات مؤسسة سونالغاز المدية.

ملاحظة: حقوق الطابع تمثل 2089702.00 المبلغ المتضمن رسم 4200386.82 ويوجد رسوم أخرى لم نتطرق لها وهي:

- ✓ العلاوة الثابتة
- ✓ رسوم وخدمات.
- ✓ رسم على المسكن.

الشكل رقم(06_03): مراحل معالجة الفواتير



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات مقدمة من طرف مؤسسة سونالغاز المدية.

❖ المعالجة المحاسبية للفواتير

بداية عند نشأة الحديث سواء حق أو التزام يتم التحقق من قبل قسم المبيعات، يمكن ربط هذا الحديث بالخدمة ليتم تنفيذها عندما يتم التحقق من صحة الفواتير التي تشهد على الخدمة المقدمة، يتم ارسالها إلى المحاسب عبر النظام الذي يقوم بدوره بمراقبة الفواتير وتقييدها محاسبيا، وبعدها يتولى أمين الصندوق مهمة تحصيل الاتفاق لكل مستحق يتم تحصيله إما نقدا أو بشيك يسلم للعميل وصل يثبت التسديد، ثم تسجل كل التحصيلات، وأخيرا يقوم مدير المحافظ بتحويل الأول إلى الحساب المركزي للمديرية من أجل السماح بتحديد محفظة الخصم المدنية.

بعد التسجيل المحاسب لفواتير مبيعات الكهرباء والغاز يقوم المحاسب بتبويب كل الحسابات ومجموع المبالغ الخاصة بها في القوائم المالية مثلا حساب الزبائن يدرج ضمن قائمة المركز المالي والهدف في ذلك توفير المعلومات اللازمة حول المركز المالي وإعطاء صورة واضحة لأداء والوضع المالي للمؤسسة، حيث يمكن للقوائم المالية مستخدميها من اتخاذ القرارات اللازمة.

خلاصة الفصل

تعتبر هذه الدراسة الميدانية التي تمت معالجتها في هذا الفصل دراسة واقعية للمعلومات المحاسبية ودورها في تسوية فواتير الكهرباء والغاز في شركة سونالغاز المدية، وذلك من خلال التطرق إلى عرض الشركة محل الدراسة وتقديم هياكلها التنظيمية حيث أنه ينقسم إلى ثمانية أقسام وكل قسم لدية وظائف ومهام أساسية.

ثم عرض نظام المعلومات المحاسب CTC وعلاقته بالتسوية لفواتير وأخير ثم تقديم التسجيل المحاسب لفواتير مبيعات الغاز والكهرباء.

من خلال ما سبق استنتجنا أن شركة سونالغاز المدية، تسعى إلى تطوير أنظمتها مما يلائم ضمان تطبيق الاجراءات المحاسبة بأفضل شكل من أجل الحصول على معلومات صحيحة لأطراف المستفيدة سواء الداخلية أو الخارجية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

خاتمة

من خلال دراستنا والتي كان موضوعها دور المعلومات المحاسبية في تسوية عمليات فواتير الكهرباء، وباعتبار التسوية المحاسبية عنصر جد هام لكيان المؤسسة، لا بد من توفر معلومات محاسبية تدرج ضمن نظام معلومات محاسبي شامل ومتكامل، يساعد عمل المؤسسة ويحقق أهدافها بشكل أفضل.

من خلال هذه الدراسة تمكنا من معرفة أن المعلومات المحاسبية تلعب دورا مهما في معالجة فواتير الكهرباء وهذا من خلال التطرق إلى الجانب النظري للمعلومات المحاسبية والفوترة وتوضيح أهمية المعلومات المحاسبية في تسوية فواتير الكهرباء، وتم التطرق في الجانب التطبيقي إلى دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالمدية، من خلال عرض ماهية نظام المعلومات المحاسبي وكيفية معالجة الفواتير وأخيرا التوصل إلى تقرير يعكس الوضعية المالية للمؤسسة.

وبعد الإلمام بحيثيات الموضوع، وانطلاقا من المعلومات السابقة يمكننا القول أن فرضيات الدراسة التي انطلقنا منها صحيحة.

اختبار صحة الفرضيات:

1. **بالنسبة للفرضية الأولى:** أن المعلومات المحاسبية تشكل العنصر الأساسي لكيان أي مؤسسة، حيث تعبر عن كل البيانات المالية التي تمت معالجتها في شكل معلومة مفيدة تتميز بصفات مثل الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم، تجعلها ذات مصلحة لمستخدميهاعند عرضها في القوائم المالية؛
2. **بالنسبة للفرضية الثانية:** تعتبر القوائم المالية وسيلة ضرورية لتوصيل المعلومات للمستفيدين والتي تساعد أيضا في توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المؤسسة؛
3. **بالنسبة للفرضية الثالثة:** يمر التسجيل المحاسبي لفواتير الكهرباء والغاز في مؤسسة سونلغاز المدية بخمسة مراحل أساسية هي:
   - ✓ مرحلة الإصدار الالكتروني؛
   - ✓ مرحلة التسجيل المحاسبي؛
   - ✓ مرحلة التحصيل؛
   - ✓ مرحلة التسجيل المحاسبي للتحصيلات؛
   - ✓ مرحلة التحويل إلى حسابات المديرية.
4. **بالنسبة للفرضية الرابعة:** يهدف التسجيل المحاسبي لفواتير الكهرباء والغاز إلى تحقيق أهداف المؤسسة بشكل أفضل من خلال إدراج المعلومات المحاسبية ضمن نظام معلومات محاسبي متكامل وشامل.

الخاتمة العامة

نتائج الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة نكون قد توصلنا إلى عدة نتائج نذكرها كالتالي:

- ✓ المعلومات المحاسبية لها دور كبير في تسوية فواتير الكهرباء وهذا من خلال جمع المدخلات والتي تتمثل في الفواتير والتأكد من صحتها ثم معالجتها محاسبيا؛
- ✓ يتميز نظام المعلومات بالتكامل والشمولية؛
- ✓ تعد الفاتورة من أهم مصادر جمع المعلومات؛
- ✓ تستعمل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل القوائم باستخدام مؤشرات مثل: مؤشر السيولة؛
- ✓ المعالجة المحاسبية للفواتير باستعمال نظام CTC تتميز بالمصداقية وقابلية الفهم؛
- ✓ يواجه العمال بالمؤسسة محل دراسة ضغوطات متعددة وأغلبها تكون نفسية تظهر بسكل غير مباشر؛
- ✓ يسهل نظام المعلومات المحاسبي عمل المحاسب ويوفر الوقت والجهد.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها نستطيع أن نقدم بعض التوصيات والتي نوجزها في ما يلي:

- ✓ القيام بتجديد نظام المعلومات المحاسبي كلما دعت الضرورة إلى ذلك؛
- ✓ تكوين العمال في مجال المعلوماتية من أجل الاستعمال الأفضل للنظام؛
- ✓ تشجيع العاملين في المجال المحاسبي بتحسين مستواهم الفني والأكاديمي؛
- ✓ التركيز على معالجة فواتير الكهرباء بما يلائم السياسات المعتمدة في المؤسسة.

آفاق الدراسة:

تجدر الإشارة أن هناك عدة مجالات مرتبطة بالبحث لم نتطرق إليها أو تطرقنا إليها بشكل غير مفصل أو ضيق لقلة المعلومات أو عدم خروج بنتائج مؤكدة، والتي يمكن أن تكون آفاق لبحوث أخرى أهمها:

- ✓ أهمية المعلومات المحاسبية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ دور جودة المعلومات المحاسبية في تسيير خزينة المؤسسة.
- ✓ دور أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحسين نظام الصحة والسلامة المهنية.
- ✓ مزايا الدفع عن طريق الموقع الإلكتروني.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I. كتب

1. أحمد أنور زهران، **نظم المعلومات والحسابات (النظرية والتطبيق)**، الناشر مكتبة غريب، بدون سنة، بدون بلد.

2. بشرى محمد حسن محمد التوبي وآخرون، **محاسبة القوائم المالية "أسس إعداد وعرض وتحليل القوائم المالية"**، دار الحلا للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2021.

3. خالد جمال جعارات، **معايير التقارير الدولية**، ط1، دار الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

4. شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012.

5. طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، معايير المحاسبة الدولية، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

6. طارق عبد العالي حماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

7. عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

8. عبد الله محمد حامد، **نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

9. عبد المنعم عوض الله وآخرون، **تحليل ونقد القوائم المالية أساسيات وتطوير**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001.

10. فياض حمزة الرملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة مدخل معاصر بأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، الآباي للنشر والتوزيع، السودان، 1977.

11. قاسم محسن الحبيطي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، الأردن، 2011.

12. كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، بدون دار نشر، الإسكندرية، 2007.

13. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي (الجوانب النظرية والعميلة)**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2013.

14. محمود محمد عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الافصاح في القوائم المالية**، منشأة المعارف، دون طبعة، مصر، 2003.

15. مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

16. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار أجنادين للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.

17. منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2005.

18. منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004.

19. مهدي مأمون الحسين، **نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، بدون سنة.

20. مؤيد راضي خنفر، **غسان فلاح المطارنة، القوائم المالية "مدخل نظري وتطبيقي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.

21. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2016.

22. وصفي عبد الفتوح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والافصاح المحاسبي)**، دار المعرفة الجامعية، دط، الاسكندرية، 1999.

II. الرسائل العلمية

- **دكتوراه**

1. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.

2. سميحة بوحفص، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه **في المحاسبة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018.

- **ماجستير**

1. إدمون طارق جل، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية للمصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبية، جامعة الشرق الأوسط، آيار، 2010.

2. أسامة كمال دهمان، **فعالية نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في تحقيق جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على الوزارة المالية الفلسطينية)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 1433-2012.

3. أسامة محمود موسى، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية قطاع غزة)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، 1431-2010.

4. بزقراوي حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير دراسة حالة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.

5. بوفروعة سوفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2021-2022.

6. حمادي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة غير منشورة، 2010-2011.

7. طلحة أحمد، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مجمع صيدال**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، السنة الجامعية 2011-2012.

8. عامر حكمت السعيد، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة (دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة، جامعة جرش، 2014-2015.

9. عيلاوي الزهرة، **الفاتورة وسيلة شفافية للممارسة التجارية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012-2013.

10. منذر يحي الدايا، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 1430 هـ، 2009.

11. نهاد إسحاق عبد السلام أبو الهويدي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)**، رسالة للحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 1432-2011.

- **ماستر**

1. حنان خميس، **أثر تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي scf في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة مكمل لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2012.

2. حويدق فريال وآخرون، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة الزغيبات)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية وعلوم التسيير، جامعة حما لخضر، الوادي، 2019-2020.

3. عبوب بوزيان، بن عيسى سليمان، **محددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة يحي فارس المدية، 2017-2018.

III. مجلات

1. بن عمور عائشة، **الفوترة ودورها في تكريس نزاهة وشفافية المعاملات التجارية في القوانين الجزائري**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت، المجلد 06، العدد 02، 2021.

2. بهلول نورد الدين، **دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 04، مج سوق أهراس، سبتمبر 2012.

3. حكيم نشد، وئام حمداوي، **العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية (دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية)**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 12، جامعة البيض وبسكرة، 2022.

4. خليفاتي جمال، **جودة المعلومات المحاسبية بين اختلاف قدرات الأنظمة المحاسبية وتعقد احتياجات المستعملين**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 03.

5. سلمى بقار، سامية حساين، **الالتزام بالفوترة كمبدأ لشفافية الممارسات التجارية**، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 07، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، جوان 2020.

6. قايد نور الدين، أهلايلي نور الإسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، محمد خيضر بسكرة، جوان 2019.

7. نبيل الحلبي، **دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاد قرارات الاستمارات والافتراضات في الشركات الخاصة السورية، دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006.

8. والي نادية، **إلزامية التعامل بالفوترة على ضوء قانون الممارسات التجارية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 01، 2022.

IV. منشورات جامعية ومطبوعات

1. بدار عاشور، ذبيح هشام، **آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بسطيف**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، بدون سنة.

2. بديسي فهيمة، **الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.

3. جنان رضوان حلوة، **النظرية المحاسبية**، الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1991.

4. حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

5. ساجي فاطمة، **مطبوعة في مقياس التحليل المالي لطلبة السنة الثالثة**، تخصص إدارة مالية وتأمينات البنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016-2017.

6. سمير محمد الشاهد، طارق عبد العالي حماد، **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، اتحاد المصارف العربية، 2000.

7. فقرة 57 من معيار 1، **معايير المحاسبية الدولية، إصدارات لجنة المعايير المحاسبية**، 1999.

8. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

9. هوام جمعة، لحشوري نوال، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية محاسبة، جامعة العربة بن مهيدي، أم البواقي،2019.

10. وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

V. مقابلات شخصية

1. مقابلة مع السيدان: زنياني محمد (محاسب)، مسعود ساسان (رئيس قسم المالية والمحاسبة) بمؤسسة سونلغاز المدية.

VI. أنترنيت

1. اقتصاد، **رأس المالي العام Public Capital**، على الموقع الإلكتروني http://meemapps.com.

2. الموقع الإلكتروني: www.sonelgaz.dz.

3. بثينة بجابة: **تعرف على القوائم المالية، أنواعها، وطريقة إعدادها**، مقال على الموقع الإلكتروني http://www.rewaatech.com.

4. رشيد بن عياش، **الحوار المتدين**، على الموقع الإلكتروني http://ahewar.org.

5. سكاي سوفت للتحاليل المالية والإدارية: **نماذج القوائم المالية وأنواعها وخصائصها**، على الموقع الإلكتروني http://Skysft.com.

6. سليمة نشنش، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي**، بدون مجلد، وبدون جامعة منشورة على الإيميل http://S-nechnechmaktoub.com.

7. قورين حاج قويدر، رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، على الموقع الإلكتروني:http://infotechaccountants.com.

8. مجد خضر: **تعريف القوائم المالية**، مقال على الموقع الإلكتروني http://www.mawdoo3.com.

9. مجد خضر، التحليل المالي باستخدام النسب المالية، على الموقع الإلكتروني http://mawdoo3.com.

10. مجد خضر، **التحليل المالي باستخدام النسب المالية**، على الموقع الإلكتروني http://mawdoo3.com

11. المركز التعليمي لإدارة الأعمال، **ماهي النسب المالية وأنواعها وكيفية حسابها**، على الموقع الإلكتروني http://daftra.com.

12. المركز التعليمي، **كل ما تريد معرفته عن قائمة الدخل وأهميتها وأنواعها وقائمة الدخل الشامل**، على الموقع الإلكتروني http://dafatra.com .

13. مريم أبو عيشة، **قائمة الدخل "مفهومها– مكوناتها– أنواعها– أهدافها**، على الموقع الإلكتروني http://rouwwad.com.

14. مقال من الموقع الإلكتروني http://ar.m.Wikipedia.org.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement Supérieur et de la recherche scientifique

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم مالية ومحاسبة

Université Yahia Farès de Médéa
Faculté des sciences économique et des sciences Commerciales et des sciences de gestion

الرقم:...34.../ ب. د. ح/ 2023
المدية في:

إلى السيد: مدير مؤسسة سونلغاز
بالمدية

الموضوع: السماح للطلبة بإجراء دراسة حالة متعلقة بمذكرة ماستر

سيادة المدير المحترم، في إطار التنسيق والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والإدارية، وبهدف الرفع من المستوى العلمي للطالب وتوطيد التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي، ومن أجل إجراء مذكرة ماستر موسومة بعنوان : **" دور المعلومات المحاسبية في تسوية عمليات فواتير الكهرباء "**.

فإننا نرجو من سيادتكم المحترمة السماح للطالبة بإجراء دراسة حالة لدى مؤسستكم.

الرقم التسجيل	الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد
171732047426	بليل شهيناز	1998/03/26	عين بسام
المسجل (ة): في السنة الثانية ماستر : 2022 / 2023		تخصص : محاسبة	
السنة الجامعية: 2023/2022			

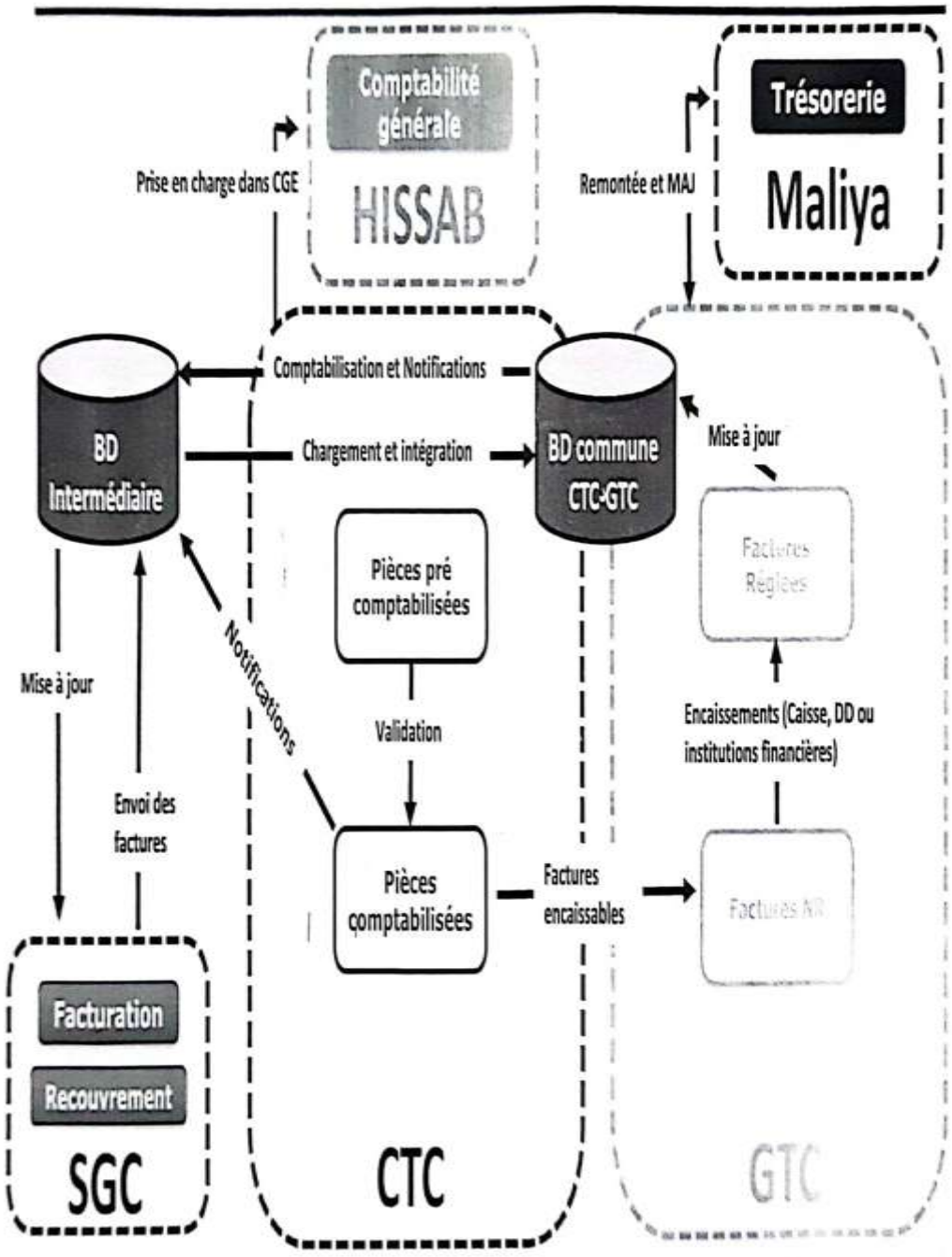
فترة إجراء دراسة حالة لدى المؤسسة المستقبلة: من:..... إلى غاية:.....
وفي الأخير تقبلوا منا سيادة المدير أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

رئيس القسم:

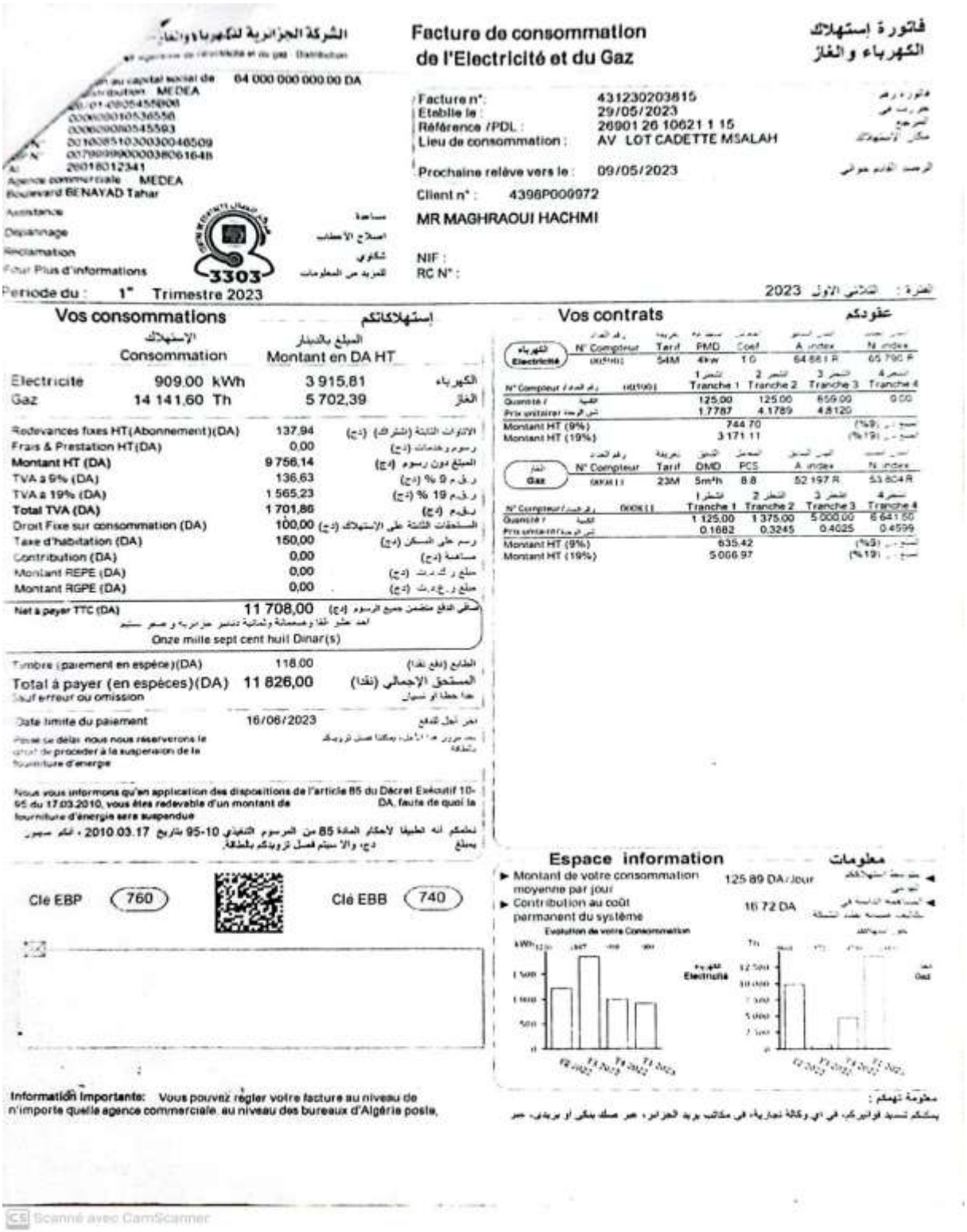
مدير المؤسسة المستقبلة:

Scanné avec CamScanner

Nouveau paysage système



Page n°12



الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز
Distribution MEDEA
64 000 000 000.00 DA
Agence commerciale MEDEA
Boulevard BENAYAD Tahar
Assistance
Dépannage
Réclamation
Pour Plus d'informations
3303

Facture de consommation de l'Electricité et du Gaz

فاتورة إستهلاك الكهرباء و الغاز

Facture n° : 431230203815
Etablie le : 29/05/2023
Référence /PDL : 26901 26 10621 1 15
Lieu de consommation : AV LOT CADETTE MSALAH
Prochaine relève vers le : 09/05/2023
Client n° : 4396P000972
MR MAGHRAOUI HACHMI
NIF :
RC N° :

Période du : 1er Trimestre 2023 — الفترة : الثلاثي الأول 2023

Vos consommations — إستهلاكاتكم

	الإستهلاك Consommation	المبلغ بالدينار Montant en DA HT	
Electricité	909.00 kWh	3 915,81	الكهرباء
Gaz	14 141,60 Th	5 702,39	الغاز

Redevances fixes HT(Abonnement)(DA)	137,94	الأتاوى الثابتة (الاشتراك) (دج)
Frais & Prestation HT(DA)	0,00	رسوم وخدمات (دج)
Montant HT (DA)	9 756,14	المبلغ دون رسوم (دج)
TVA à 9% (DA)	136,63	ر.ق.م 9 % (دج)
TVA à 19% (DA)	1 565,23	ر.ق.م 19 % (دج)
Total TVA (DA)	1 701,86	رقم (دج)
Droit Fixe sur consommation (DA)	100,00	المستحقات الثابتة على الاستهلاك (دج)
Taxe d'habitation (DA)	150,00	رسم على السكن (دج)
Contribution (DA)	0,00	مساهمة (دج)
Montant REPE (DA)	0,00	مبلغ ر.ك.د.ت (دج)
Montant RGPE (DA)	0,00	مبلغ ر.ع.د.ت (دج)
Net à payer TTC (DA)	11 708,00	صافي الدفع متضمن جميع الرسوم (دج)

أحد عشر ألفا و سبعمائة وثمانية دنانير جزائرية و صفر سنتيم
Onze mille sept cent huit Dinar(s)

Timbre (paiement en espèce)(DA)	118,00	الطابع (دفع نقدا)
Total à payer (en espèces)(DA)	11 826,00	المستحق الإجمالي (نقدا)

Sauf erreur ou omission — عدا خطأ أو سهو

Date limite du paiement 16/06/2023 — آخر أجل للدفع

Passé ce délai nous nous réserverons le droit de procéder à la suspension de la fourniture d'énergie

Nous vous informons qu'en application des dispositions de l'article 85 du Décret Exécutif 10-95 du 17.03.2010, vous êtes redevable d'un montant de DA, faute de quoi la fourniture d'énergie sera suspendue

نعلمكم أنه تطبيقا لأحكام المادة 85 من المرسوم التنفيذي 10-95 مؤرخ في 17.03.2010، أنكم مدينون بمبلغ دج، وإلا سيتم قطع تزويدكم بالطاقة.

Vos contrats — عقودكم

الكهرباء Electricité	N° Compteur	Tarif	PMD	Coef	A index	N index
		54M	4kw	1.0	64 861 R	65 790 R

N° Compteur	Tranche 1	Tranche 2	Tranche 3	Tranche 4
Quantité	125.00	125.00	659.00	0.00
Prix unitaire	1.7787	4.1789	4.8120	
Montant HT (9%)	744.70			(%9)
Montant HT (19%)	3 171.11			(%19)

الغاز Gaz	N° Compteur	Tarif	DMD	PCS	A index	N index
		23M	5m³/h	8.8	52 197 R	53 804 R

N° Compteur	Tranche 1	Tranche 2	Tranche 3	Tranche 4
Quantité	1 125.00	1 375.00	5 000.00	6 641.60
Prix unitaire	0.1682	0.3245	0.4025	0.4599
Montant HT (9%)	835.42			(%9)
Montant HT (19%)	5 066.97			(%19)

Espace information — معلومات

- Montant de votre consommation moyenne par jour : 125.89 DA/Jour
- Contribution au coût permanent du système : 16.72 DA

Evolution de votre Consommation

Clé EBP 760 — Clé EBB 740

Information importante: Vous pouvez régler votre facture au niveau de n'importe quelle agence commerciale, au niveau des bureaux d'Algérie poste.

معلومة مهمة :
يمكنكم تسديد فواتيركم في اي وكالة تجارية، في مكاتب بريد الجزائر، عبر صك بنكي او بريدي، عبر

Scanné avec CamScanner

الرئاسة العامة 13 الهيئة للتفتيش

SOCIETE: Société Algérienne de Distribution de l'Electricité et du Gaz EXERCICE: 2023
CENTRE COMPTABLE: DD MEDEA

CTC
BT/8P

Fiche d'imputations auxiliaire

Informations de la pièce auxiliaire

Libelle pièce	Piece groupe facturation cyclique emission: [Reference groupe: '43264349', unite => 'DIRECTION DE		
N° Pièce	0000000117	Type pièce	Ventilation ventes d'energies
Période	Février	Date validation	05/03/2023
Référence	EMISSION-43264349	Date référence	08/02/2023

41100411			4382P004170	431230203795	5 197,57	0,00
41100411			4382P004168	431230203796	2 460,41	0,00
41100411			4307524	431230203797	8 345,57	0,00
41100411			4302P008153	431230203798	3 382,34	0,00
41100411			4385P000456	431230203799	50 203,71	0,00
41100411			4382P004164	431230203800	20 533,92	0,00
41100411			4385P000486	431230203801	11 701,01	0,00
41100411			4316P001971	431230203802	6 906,12	0,00
41100411			4382P004144	431230203803	24 593,69	0,00
41100411			4303P000785	431230203804	5 940,38	0,00
41100411			4383P001705	431230203805	19 391,02	0,00
41100411			4303P000787	431230203806	7 216,61	0,00
41100411			4382P002958	431230203807	21 093,37	0,00
41100411			4303P000791	431230203808	24 972,76	0,00
41100411			4382P002948	431230203809	27 335,82	0,00
41100411			4392P001471	431230203810	18 685,06	0,00
41100411			4382P002940	431230203811	32 455,97	0,00
41100411			4303P000793	431230203812	19 928,52	0,00
41100411			4309P002311	431230203813	43 465,82	0,00
41100411			4382P002934	431230203814	6 235,29	0,00
41100411			4398P000972	431230203815	11 708,00	0,00
41100411			4312P000278	431230203816	2 532,91	0,00
41100411			4393P001937	431230203817	207,16	0,00
41100411			4382P002910	431230203818	7 986,21	0,00
41100411			4304P001571	431230203819	17 345,17	0,00
41100411			4309P002315	431230203820	5 128,61	0,00
41100411			4319P006477	431230203821	12 207,79	0,00
41100411			4392P001457	431230203822	51 631,81	0,00
41100411			4386P002429	431230203823	20 024,18	0,00
41100411			4392P001451	431230203824	4 670,76	0,00
41100411			4307P000088	431230203825	11 023,32	0,00
41100411			4382P002874	431230203826	35 722,62	0,00
41100411			4302P008183	431230203827	8 470,67	0,00
41100411			4313P002347	431230203828	20 457,41	0,00
41100411			4301P004954	431230203829	12 584,41	0,00

Scanné avec CamScanner

SOCIETE SONELGAZ-Distribution
CENTRE COMPTABLE DD MEDEA - CF

EXERCICE 2023

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce	Piece groupe facturation cyclique emission: [Reference groupe: 'MP43090520231', unite => 'DIRECTION DE		
N° Pièce	0000249	Typepièce	VVE - Ventilation ventes d'energies
Periode	Avril	Date validation	10/05/2023
Référence	EMISSION-MP43090520231	Date référence	09/05/2023

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
7011421						0,00	978 355,60
4451802						0,00	1 012 775,30
41100421						6 344 297,71	0,00
7011421						0,00	142 989,24
7011421						0,00	2 847 207,01
60784						9 384,72	0,00
7011421						0,00	177 159,55
44330						0,00	6 414,14
447523						0,00	200,00
7011421						0,00	269 500,48
7011421						0,00	58 621,44
65110						6 414,14	0,00
447525						0,00	925,59
7011421						0,00	167 813,66
7011421						0,00	698 134,56
					TOTAL	6 360 096,57	6 360 096,57

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
7011421	96	9812CF042				0,00	177 159,5
7011421	96	9812CF072				0,00	269 500,4
7011421	96	9812CF052				0,00	58 621,4
7011421	96	9812CF022				0,00	698 134,5
60784	17	92411CF00				9 384,72	0,0
7011421	96	9812CF032				0,00	978 355,6
7011421	96	9812CF062				0,00	167 813,6
7011421	96	9812CF082				0,00	142 989,2
65110	25	9332CF0017				6 414,14	0,0
7011421	96	9812CF012				0,00	2 847 207,

Scanné avec CamScanner

HISSAB

SOCIETE: SONELGAZ-Distribution
CENTRE COMPTABLE: DD MEDEA - CF

EXERCICE: 2023

Fiche d'imputations

HP

Informations de la pièce

Libelle pièce	Piece groupe facturation cyclique emission: [Reference groupe: 'HP43020520231', unite => 'DIRECTION DE		
N° Pièce	0000252	Typepièce	VVE - Ventilation ventes d'energies
Période	Avril	Date validation	11/05/2023
Référence	EMISSION-HP43020520231	Date référence	02/05/2023

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
65110						6 789,58	0,00
44330						0,00	6 789,58
706606						0,00	26 000,00
706606						0,00	18 000,00
7011431						0,00	836 438,92
41100431						2 900 877,23	0,00
447525						0,00	22 308,61
7011431						0,00	160 323,80
7011431						0,00	1 378 202,51
4451802						0,00	459 603,39
					TOTAL	2 907 666,81	2 907 666,81

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
65110	25	9332CF0017				6 789,58	0,00
7011431	97	9812CF013				0,00	836 438,92
7011431	97	9812CF083				0,00	1 378 202,51
706606	99	9812CF013				0,00	26 000,00
7011431	97	9812CF023				0,00	160 323,80
706606	99	9812CF083				0,00	18 000,00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
M.AKLI			

29/05/2023 11:56:16

Page 1 / 1

Scanné avec CamScanner

SOCIETE **SONELGAZ-Distribution** EXERCICE: **2023**
CENTRE COMPTABLE **DD MEDEA - CF** وكالة التجارية للمدية

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce **Piece journée encaissement: [Type journée => 'IC', Code Journée => '431.28.02.2023']**

N° Pièce	**0000385**	Typepièce	**JDC - Journaux de la caisse**
Période	**Février**	Date validation	**06/03/2023**
Référence	**IC.431.28.02.2023**	Date référence	**28/02/2023**

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
41100421						0,00	11 086,14
41100411						0,00	1 962 748,37
471051						0,00	2,49
5301751						0,00	2 090 020,00
51105						20 346,82	0,00
447532						0,00	20 846,00
5301751						2 090 020,00	0,00
4110050						0,00	115 683,82
62600						318,00	0,00
58801						2 089 702,00	0,00
					TOTAL	4 200 386,82	4 200 386,82

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
62600	51	97361				318,00	0,00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
M.AKLI			

31/05/2023 11.39.32 Page 1 / 1

Scanné avec CamScanner